

Distr.: General
1 June 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون
الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل طيه التقييمات التي أجراها رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا
السابقة (انظر المرفق الأول) والمدعي العام للمحكمة (انظر المرفق الثاني) عملاً بالفقرة ٦ من
قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

أكون ممتناً لو تفضلتم بإحالة هذه التقييمات إلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) باتريك روبنسون

الرئيس



المرفق الأول

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقييم وتقرير القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة،
المقدمان إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٦ من قرار المجلس ١٥٣٤ (٢٠٠٤)
(يغطيان الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠)

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٧	ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز
٧	ألف - إجراءات المحاكمة
١٨	باء - دعاوى انتهاك حرمة المحكمة
١٩	جيم - إجراءات الاستئناف
٢٤	ثالثا - الاحتفاظ بالموظفين
٢٦	رابعا - إحالة القضايا
٢٧	خامسا - التوعية
٢٩	سادسا - الضحايا والشهود
٣٠	سابعا - تعاون الدول مع المحكمة
٣٠	ثامنا - آلية تصريف الأعمال المتبقية
٣٥	تاسعا - إرث المحكمة وبناء القدرات
٣٧	عاشرا - الخلاصة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ وطلب في الفقرة ٦ منه إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة "أن تقدم إلى المجلس، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها، بما في ذلك إحالة القضايا المتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة"^(١).

٢ - واستجابة لطلب الأمين العام المقدم في رسالته المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس المحكمة، بناء على تعليمات مجلس الأمن، يلي هذا التقرير التوصية (م) الواردة في الفقرة ٢٥٩ من تقرير الأمين العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر آلية (آلبي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين^(٢)، ويبلغ المجلس بالتقدم الذي أحرزته المحكمة في الاضطلاع بالمهام المذكورة في التوصية (ل) الواردة في الفقرة ٢٥٩.

أولا - مقدمة

٣ - بدأت المحكمة جميع المحاكمات ولم يتبق أي متهم في مرحلة ما قبل المحاكمة. ومن المؤسف أن متهمين اثنين هما راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش، ما زالوا طليقين^(٣). ومن الأفراد الـ ١٦١ الذين أصدرت المحكمة لوائح اتهام في حقهم، تجرى حالياً محاكمة ما مجموعه ٢٥ متهماً^(٤) في حين ما زال لم يبت بعد في الطعون المقدمة من ١٠ متهمين آخرين^(٥). أما جميع القضايا الأخرى فقد تم إنجازها.

(١) ينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقارير الـ ١٢ السابقة المقدمة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وهي: S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و S/2005/781 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ و S/2007/663 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ و S/2008/326 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ و S/2008/729 المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ و S/2009/252 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ و S/2009/589 المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

(٢) S/2009/258.

(٣) الضميمة الثالثة.

(٤) الضميمة الثانية.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أجرت المحكمة ١٠ محاكمات في وقت واحد، وهو عدد يفوق إلى حد كبير ما أجرته من محاكمات أكثر من أي وقت مضى. وسيصدر الحكم في واحدة من هذه القضايا في حزيران/يونيه، ومن المقرر أن تُغلق قضيتان في وقت لاحق من هذا العام، واثنان العام المقبل، والخمس المتبقية في عام ٢٠١٢^(٦). وإدراكا من المحكمة لضرورة إنجاز المحاكمات في أقرب وقت ممكن، عملت على بدء جميع المحاكمات وذلك بتعيين قضاة مخصصين ودائمين لقضيتين في وقت واحد، وبتشاطر الموارد من الموظفين بين المحاكمات الجارية في الوقت نفسه. وقد خفضت هذه التدابير من المساحة المتاحة لقاعة المحكمة لكل من المحاكمات. بيد أنه يجب التأكيد أن الوقت الفعلي الذي يستغرقه انعقاد المحاكم لا يشكل سوى جزء واحد من العمل الذي يجب أن تنجزه أي دائرة ابتدائية تنظر في قضية ما. وخلال إجراءات المحاكمة، يقدم الأطراف مقترحات يلتمسون فيها مختلف أنواع الإنصاف، مثل قبول الأدلة، والتي تتطلب نقاشا ومداولة بين القضاة وصياغة القرارات خارج قاعة المحكمة. وتولد هذه الاقتراحات حجم عمل هائلا خارج قاعة المحكمة. فعلى سبيل المثال، ولدت حالة شيشيلي ٣٣٠ قرارا خطيا ونحو ٧٠ قرارا شفويا. كما أبرز تعيين قضاة وموظفين لأكثر من محاكمة تجرى في وقت واحد تحديات من ناحية وضع الجدول الزمني لإجراء المشاورات والمداولات بشأن العديد من الاقتراحات والمسائل التي تنشأ أثناء إجراءات المحاكمة.

٥ - وشكل العدد المرتفع من القضايا الجارية في وقت واحد ضغطا على موارد المحكمة. فقدرة قاعات المحكمة ومستويات ملاك الموظفين غير كافية لتوفير الدعم اللازم للمحاكمات العشر الجارية، كما أثر أيضا عدد المحاكمات على سرعة أعمال الترجمة التي يُعتمد عليها في جميع القضايا، لا سيما تلك التي تنطوي على تمثيل المتهمين لأنفسهم. وتعكف المحكمة حاليا على اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها الحد من تأثير هذه العوامل على وتيرة سير المحاكمات، وذلك من خلال تحديد أولويات المواد المقرر ترجمتها وتركيز جهود مواردها من الموظفين على دعم المحاكمات على حساب جلسات الطعون. ومع ذلك، فإن المحكمة ما زالت تعاني من فقدان موظفين على درجة عالية من الخبرة ما أدى بالتأكيد إلى زيادة الضغوط على موظفيها الباقين من ذوي الخبرة.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُمع إلى قضية استئناف واحدة، وصدر حكم في قضية استئناف واحدة، وجرى البت في قضية استئناف واحدة لحكم يتعلق بانتهاك حرمة

(٥) الضميمة الخامسة.

(٦) الضميمة السابعة.

المحكمة. وسيصدر حكم آخر في قضية استئناف في حزيران/يونيه. ومعرض على دائرة الاستئناف طعون في ثلاثة أحكام صادرة عن الدوائر الابتدائية - تشمل ١٠ أشخاص. وواصل قضاة دائرة الاستئناف العمل بأقصى طاقتهم لبتّ الطعون المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا^(٧). وتأثرت وتيرة عمل إجراءات الاستئناف جرّاء النقص في ملاك الموظفين وفقدان موظفين على درجة عالية من الخبرة.

٧ - وأحالت المحكمة، بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، جميع المتهمين من الرتب المتوسطة والدنيا من جدول الدعاوى الخاص بها. ويواصل المدعي العام، بمساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رصد التقدم المحرز في جميع الدعاوى المحالة التي ما زالت قيد النظر في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هيئة المحكمة التي شكلت لبتّ طلبات الحصول على معلومات سرية لاستخدامها في الإجراءات الوطنية ما زالت تواصل عملها بكفاءة، إذ أصدرت ستة قرارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٨ - ويجب التشديد، كما ورد في تقارير سابقة، أن تقدير طول فترة إجراءات المحاكمة والاستئناف هو فن أكثر منه علم؛ وهو ليس كوضع جدول زمني لحافلة نقل. فالتوقعات الصادرة عن الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف تستند إلى تقييم عدد من العوامل التي تعتبر خاضعة لسيطرهما، كالوقت المخصص للأطراف لعرض قضاياهم، وعدد الشهود المسموح باستدعائهم، ونطاق لائحة الاتهام. وفي معظم الحالات، طرأ تأخير في الجدول الزمني لجلسات المحاكمات الابتدائية والاستئناف ناتج عن عوامل غير متوقعة ليس للمحكمة سيطرة مباشرة عليها، بينها ترهيب الشهود وعدم حضور الشهود ومرض بعض المتهمين، والتعقيدات المرتبطة بتمثيل المتهمين لأنفسهم، والتناقص الطبيعي لعدد الموظفين. وبدا واضحاً للدوائر الابتدائية في قضيتين، في ضوء سير المحاكمات، أن التقديرات التي وضعها قاضي الإجراءات التمهيدية استندت إلى معلومات غير كافية مقدمة من الأطراف. ولم يكن في الإمكان وضع تقييمات أكثر دقة إلا بعدما تلقت الدوائر الابتدائية مزيداً من المعلومات من الأطراف بشأن نطاق قضاياهم. وسيكون للتأخير في إنجاز المحاكمات انعكاسات على الإسراع في إنجاز عمليات الاستئناف، ويُتوقع الآن وفقاً للتقديرات استمرار عمليات الاستئناف خلال عام ٢٠١٤^(٨). بيد أن العمل جار حالياً على وضع تخطيط استراتيجي يكفل قيام دائرة الاستئناف باتخاذ جميع التدابير الواقعة ضمن اختصاصها لتسريع إجراءات الاستئناف وتقليص التأخير الناجم عن أوجه الإبطاء في سير المحاكمات إلى الحد الأدنى. ومن

(٧) الضميمة التاسعة.

(٨) الضميمة الثامنة.

هذه التدابير إعادة توزيع الموارد في دائرة الاستئناف، التي تشكل جزءا من استراتيجية تقليص المحكمة، بالإضافة إلى التدابير الجاري اتخاذها للحد من التأخيرات المتوقعة الناجمة عن الوقت اللازم للترجمة.

٩ - في ضوء التأخر في الجدول الزمني للمحاكمات، أعاد الرئيس تشكيل الفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات بغية إجراء مراجعة ثالثة لممارسات المحكمة من أجل تقييم ما إذا كان من الممكن إدخال مزيد من التحسينات على عمل الدوائر. وقدم الفريق العامل تقريرا أوليا في نيسان/أبريل ٢٠١٠ حدد فيه ممارسات العمل التي يتعين النظر فيها. وبغية تقييم هذه الممارسات بشكل صحيح، أجرى الفريق العامل مسحا للممارسات المتبعة في كل دائرة. وقدم الفريق العامل تقريره في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠ ضمّنه عددا من الإصلاحات في إجراءات المحكمة. وسيناقش القضاة أفضل السبل الهادفة إلى إدراج هذه التوصيات في إجراءات المحاكمات الجارية، وذلك في جلسة عامة استثنائية تُعقد في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ خصيصا لهذا الغرض.

١٠ - وما زال انتهاك حرمة المحكمة يشكل تحديات خطيرة. فالتحقيق والمحاكمة والطعن في ادعاءات حصول انتهاك لحرمة المحكمة تستنزف الموارد المحدودة للمحكمة. ومع ذلك، يجب مواجهة المحاولات الرامية إلى عرقلة إقامة العدل على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية من أجل الحفاظ على نزاهة الإجراءات الأساسية للمحكمة. وتعكف المحكمة حاليا على اتخاذ كل ما يمكن من تدابير للحد من تأثير ادعاءات حصول انتهاك لحرمة المحكمة على سير الإجراءات الأساسية، ولكن في الحالات التي يؤدي فيها انتهاك مزعوم لحرمة المحكمة إلى منع شهود من المثول أمام المحكمة، قد تواجه مواصلة الإجراءات الأساسية جراء ذلك إعاقة كبيرة. ويشار في هذا الصدد بشكل خاص إلى تعليق محاكمة شيشيلي مدة ١١ شهرا (من شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) في انتظار بتّ قضايا انتهاك حرمة المحكمة الناشئة المتفرعة عن تلك القضية، وذلك بغية حماية نزاهة المحاكمة.

١١ - وأنهو بتمديد مجلس الأمن بموجب قراره ١٨٣٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ١٨٧٧ (٢٠٠٩) المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ مدة ولاية قضاة المحكمة الدائمين والمخصصين حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفي ضوء الجدول الزمني للجلسات المحاكمة والاستئناف المقدم إلى مجلس الأمن في هذا التقرير، يبدو من الواضح أن هذا التمديد غير كاف وأنه سيلزم تمديد مدة ولاية عدد من القضاة. وفي القرار ١٩٠٠ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، شدد المجلس على عزمه، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، تمديد مدة عضوية جميع قضاة المحاكمات استنادا إلى الجدول الزمني للمحاكمات التي يُتوقع أن

تجريها المحكمة، ومدة عضوية جميع قضاة الاستئناف، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وطلبت من الرئيس أن يقدم ويحدّث جدولاً زمنياً لجلسات المحاكمة والاستئناف. وأحث مجلس الأمن على معالجة هذه المسألة في أسرع وقت ممكن وإقرار تمديد فترات ولاية القضاة بما ينسجم مع الجداول الزمنية المتوقعة للمحاكمات والاستئناف. وقد يؤدي عدم إقرار التمديد اللازم للقضاة في أقرب وقت ممكن إلى حمل القضاة على مغادرة المحكمة بسبب انعدام ضمان استمرارية بقائهم في منصبهم قبل إنجاز ولاياتهم. كما أن من شأن التمديد على أساس حجم العمل المتوقع للقضاة أن يجعل ولاياتهم منسجمة مع قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦٣ الذي أذنت بموجبه الجمعية بمنح الموظفين عقوداً بما يتماشى مع الجداول الزمنية للمحاكمات ومع مواعيد التخفيضات المقررة في عدد الوظائف وذلك كتدبير اعتمدته الجمعية العامة لإزالة الضبابية التي تشوب التوظيف بالمحكمة وكحافز لهم للبقاء مع المحكمة إلى حين الاستغناء عن جهودهم. ويجب التأكيد على أن هذا التدبير، وإن كان موضع ترحيب، فشل في كبح المعدل المخيف للتناقص الطبيعي للموظفين بسبب عدم منح السلطات القيمة على الميزانية بمقر الأمم المتحدة الإذن للمحكمة بتنفيذ هذه التوصية، وبسبب إصرار هذه السلطات على أن تواصل المحكمة منح عقود تنسجم مع مشاريع الميزانية المقررة. ويعكف رئيس قلم المحكمة حالياً على التفاوض مع المراقب المالي كي يُسمح له بمنح الموظفين الأساسيين عقوداً لفترات أطول من تلك التي تسمح بها الميزانيات المقدمة. وعليه، فإن الوضع حرج، وقد بدأ رحيل موظفينا الذين يتمتعون بكفاءات فريدة سعياً وراء فرص عمل أكثر أمناً، يؤثر سلباً على إجراءات المحاكمات. ومن المتوقع أن يزداد تدهور الوضع ما لم تُتخذ فوراً تدابير أكثر فعالية للاحتفاظ بالموظفين.

ثانياً - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

١٢ - على الرغم من التحديات الكثيرة التي واجهتها الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد اتخذت كل ما في وسعها من تدابير لتعجيل إجراءات المحاكمة مع الاحترام الكامل لحقوق المتهمين. والأسلوب الأفضل لتقدير الخطوات التي اتخذتها الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف لضمان إجراءات المحاكمة بطريقة عادلة وسريعة هو فهم سياق كل قضية على حدة. وبناء على ذلك، نعرض فيما يلي موجزاً قصيراً للقضايا المعروضة حالياً على المحكمة فضلاً عن الحلول التي اعتمدها لمواجهة ما أثارته من تحديات.

ألف - إجراءات المحاكمة

١٣ - قضية "المدعي العام ضد فويادين بوبوفيتش وآخرون" التي تشمل عدة متهمين - تتعلق هذه القضية بسبعة متهمين، وتتضمن ثمانية منهم، بما فيها هم إبادة جماعية وجرائم ضد

الإنسانية يُزعم أنها ارتكبت في أكثر من ٢٠ موقع جريمة مختلفاً. وتم الانتهاء من المرافعات الختامية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتركز العمل على هذه القضية منذئذ بشكل شبه كلي على إعداد الحكم. وكان من المتوقع أن يصدر الحكم في مطلع عام ٢٠١٠، لكن هذا التاريخ التقديري شهد تأخيراً طفيفاً. ومن الأسباب الهامة لهذا التأخير تعاقب الموظفين والالتزامات القضائية الأخرى الملقة على كاهل القضاة. فرئيس هيئة القضاة، القاضي أغبوس، هو عضو دائرة الاستئناف ورئيس لجنة القواعد، والقاضي كوون هو نائب رئيس المحكمة ورئيس هيئة القضاة في قضية المدعي العام ضد كاراديتش. وطوال فترة المحاكمة، كان الدعم القانوني المقدم لقضاة الدائرة يفتقر إلى الاستمرارية، وذلك ليس فقط بسبب ترك الموظفين عملهم في المحكمة، ولكن أيضاً بسبب اضطراب العديد من الموظفين للعمل في قضايا أخرى. فلا يوجد بين الموظفين الستة المتفرغين لهذه القضية إلا موظف واحد استمر في العمل عليها منذ بدء المحاكمة في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثلاثة أعضاء من الموظفين القانونيين ذوي الخبرة، ممن عملوا على المحاكمة لسنوات عديدة، تركوا العمل قبل وقت قصير من نهاية مرحلة تقديم الإثبات في هذه المحاكمة. وخلال مرحلة صياغة الحكم، انخفضت استمرارية الدعم القانوني أكثر فأكثر بنتيجة الترفيعات وحالات الغياب بسبب المرض. ومن المقرر إصدار الحكم في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

١٤ - وفي قضية المدعي العام ضد فلاستيمير دورديفيتش، وجهت للمتهم تم بارتكاب جرائم وقعت في ١٤ بلدية في كوسوفو بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ١٩٩٩، بما في ذلك ترحيل أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص، والقتل الجماعي لأكثر من ٩٠٠ من ألبان كوسوفو. وتشكل هذه الجرائم الأساس الذي تستند إليه التهم الخمس المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها التي وردت بشأن ادعاءات في لائحة الاتهام. ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أضيف شهران إلى المدة المقدرة لانتهاء من هذه المحاكمة. وجاءت مرافعة الدفاع، التي بدأت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أوسع نطاقاً مما كان متوقعا، ويعود ذلك جزئياً إلى استخدام الأدلة المستمدة من المحاكمات الوطنية التي جرت في المنطقة بشأن نفس الجرائم. ومع ذلك، وبفضل الحرص في إدارة إجراءات المحاكمة، وتشجيع الأطراف على الاستغناء عن الشهود الذين لا يعتبرون أساسيين، يُتوقع الانتهاء من النظر في الأدلة خلال الأسبوع الثالث من أيار/مايو. وستستغرق مداوالات المحاكمة وقتاً أطول لأن اثنين من القضاة الثلاثة في الهيئة النازرة في قضية دورديفيتش يجلسان أيضاً في هيئات تنظر في محاكمات أخرى (القاضي فلوغه يرأس هيئة القضاة في قضية توليمير، والقاضي بايرد في قضية كاراديتش). وتأمل الدائرة، رغم علمها بهذه المسائل التي

يصعب التكهن بها، أنه سيكون بوسعها تلقي المذكرات الختامية في الوقت المناسب لإصدار الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

١٥ - وتجدر الإشارة إلى أنه لو كان دورديفيتش قد نقل في وقت أبكر إلى المحكمة لكان قد حوكم مع شركائه المتهمين معه في قضية "ميلوتينوفيتش وآخرون". أما الآن فإنه يحاكم وحده في قضية منفصلة.

١٦ - قضية "المدعي العام ضد أنتي غوتوفينا وآخرون" - مع ثلاثة متهمين - وتشمل تسع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرفها، يُزعم أنها ارتكبت في عام ١٩٩٥ بحق السكان الصرب في ١٤ بلدية تقع في الجزء الجنوبي من منطقة كرايينا في جمهورية كرواتيا. وهذه هي المحاكمة الأولى التي تجريها المحكمة بشأن الجرائم التي يُزعم أنها ارتكبت ضد السكان الصرب في كرواتيا. وأحرزت مرافعات الدفاع تقدما أسرع مما كان متوقعا، وذلك بسبب تخفيض عدد الشهود واستغراق الاستجواب الرئيسي وقتا أقصر مما كان متوقعا في البدء. وبعد انتهاء مرافعات الدفاع في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قررت الدائرة أن تستدعي بنفسها سبعة شهود. إلا أن الإثبات المقدم من هؤلاء الشهود كان أكثر تعقيدا من المتوقع، وذلك بسبب التطورات التي طرأت في كرواتيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وتحديدًا، التحقيق الجنائي الوطني المرتبط ببعض الشهود الذين ترغب الدائرة في الاستماع إليهم. واستمعت الدائرة إلى آخر شهودها في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقدم الادعاء أيضا طلبا بإعادة فتح باب المرافعات لسماع ثلاثة شهود آخرين. وجاء هذا الطلب كنتيجة مباشرة للتحقيق الجنائي الذي فُتح في كرواتيا. فالشهود الذين يرغب الادعاء في استدعائهم استجوبوا لأول مرة في سياق التحقيق الجنائي الجاري في كرواتيا، ولم يُوجه نظر الادعاء إلى هذا الدليل إلا عند إفشاء هذا الأمر أمام الادعاء. ووافقت الدائرة على طلب الادعاء، وطلب الدفاع إذنًا باستئناف هذا القرار، ومنحت الدائرة الابتدائية هذا الإذن في أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٠، والمسألة هي قيد النظر أمام دائرة الاستئناف. وبالتالي فإن التبعات الكاملة لهذا الأمر، فيما يخص التأخير، لا تزال غير معروفة. وشهدت المحاكمة في جميع مراحلها منازعة واسعة النطاق بشأن عدم تلبية الطلبات التي قدمها الادعاء إلى كرواتيا لإبراز وثائق. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تحقيق جنائي آخر في كرواتيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى اعتقالات وعمليات تفتيش استهدفت بعضا من أعضاء فريق الدفاع عن غوتوفينا، ونتجت عن ذلك سلسلة من التحديات في مجال إدارة إجراءات المحاكمة على نحو منصف وسريع. وقد استهلكت هذه المسائل قدرا كبيرا من موارد الأطراف والدائرة. وأخيرا، يشارك اثنان من القضاة وموظفون للدعم القانوني، منذ بداية عام ٢٠٠٩، في قضية أخرى (ستانيزيتش وسيماتوفيتش)، الأمر الذي أتاح المضي قدما

في القضيتين ولكنه أدى أيضا إلى تحويل جزء من الموارد بعيدا عن قضية ”غوتوفينا وآخرون“. وبالإضافة إلى ذلك، غادر موظف فريق الدعم القانوني واستعاض عنه بشخص جديد يملك خبرة أقل. ونظرا لهذه الظروف، فإن المدة المقدرة لالانتها من هذه المحاكمة زادت ثمانية أشهر منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن المتوقع مبدئيا أن يصدر الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

١٧ - وفي قضية ”المدعي العام ضد مومتشيلو بيريزيتش“، وجهت إلى المتهم ١٣ تهمة تتعلق بارتكاب جرائم ضد الانسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، يُزعم أنها ارتكبت في سرايفو وزغرب وسربينيتسا. ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، زادت المدة المقدرة لالانتها من هذه المحاكمة بنحو ستة أشهر. ورغم أن مرافعة الادعاء جاءت على نطاق أصغر مما كان متوقعا من حيث الشهود الذين جرى استدعاؤهم للشهادة، ومن حيث عدد الأشهر، فإنها استغرقت فترة أطول مما كان مقدرا لها في البدء نظرا للمشاكل التي اعترضت وضع الجدول الزمني والتأخر في قبول عدد كبير من الوثائق. وخفضت الدائرة عدد الساعات المخصصة لمرافعة الدفاع، وكثفت جلساتها إلى أقصى حد ممكن بغية إنجاز هذه القضية في أسرع وقت ممكن. وطرأت أيضا تطورات جديدة مع اكتشاف الادعاء أدلة هامة جديدة في أعقاب التحقيقات الحديثة التي تجريها السلطات الوطنية. وقد استلزم هذا الدليل الجديد، المؤلف من عدد كبير من الوثائق، تأجيل إجراءات المحاكمة بانتظار ترجمة المواد ولكي يتسنى للدفاع إعادة تقييم مرافعته. ومن المتعذر حاليا إجراء تقييم دقيق لأثر هذا التطور على الانتهاء من إجراءات المحاكمة على وجه السرعة. وتجدد الإشارة إلى أن رئيس فريق موظفي الدعم القانوني ترك العمل في المحكمة في خريف عام ٢٠٠٩ مما استدعى تعيين بديل داخلي يحل محله، وأثرت هذه المغادرة وإعادة التكليف على سرعة إجراءات المحاكمة. والتوقع الحالي هو أن الحكم سيصدر في نيسان/أبريل ٢٠١١.

١٨ - وفي ”قضية المدعي العام ضد يوفيكاستانيزيتش وفرانكو سيماتوفيتش“، وجهت إلى هذين المتهمين أربع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وتهمة بارتكاب جرائم حرب. ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، زادت المدة المقدرة لالانتها من هذه المحاكمة ١٣ شهرا. وبدأت مرافعة الادعاء الرئيسية في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ولكن، كما سبق وأن أبلغنا مجلس الأمن، توفي المحامي الرئيسي لسيماتوفيتش في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩، مما استدعى تأجيل القضية إلى حين تعيين بديل منه. ورغم أن فريق الدفاع الجديد عن سيماتوفيتش طلب التأجيل لمدة ثمانية أشهر من أجل التحضير للمحاكمة، منحت الدائرة الابتدائية فترة زمنية أقصر وعاودت عقد الجلسات في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. واقتضت الضرورة تعليق المحاكمة لفترة قصيرة أخرى في آذار/مارس ونيسان/أبريل من أجل

السماح للفريق الجديد الذي يتولى الدفاع عن سيماتوفيتش بالتحضير بشكل مناسب لاستجواب شهود الادعاء. وبالإضافة إلى ذلك، ورغم أن صحة ستانيزيتش المتدهورة شكلت عقبة أمام المحاكمة، فإنه قادر حاليا على حضور جلسات المحاكمة بالاستعانة بترتيبات خاصة للجلوس. وتواصل الدائرة وموظفوها للدعم القانوني العمل على هذه القضية جنبا إلى جنب مع القضايا الأخرى (رئيس الهيئة القاضي أوري، والقاضي غوانوزا في قضية "غوتوفينا وآخرون"، والقاضي بيكاردي في قضية بيريزيتش) عن طريق الإدارة الصارمة للجدول الزمني لأعمال المحكمة. وقد عُيِّن شخص واحد فقط للاهتمام بالقضية بدوام كامل، وبقية الموظفين الذين يقدمون الدعم القانوني للقضاة في هذه المحاكمة يقدمون أيضا الدعم للقضاة في محاكمات أخرى. وكان التقدير الأصلي لطول الفترة الزمنية المتوقعة لهذه القضية قد استند إلى فرضية أن الدائرة ستعقد جلسات على مدى عدد أكبر من الأيام أسبوعيا مما يسمح به الجدول الزمني الحالي لأعمال المحكمة والتزام القضاة بالقضايا الأخرى. وعلاوة على ذلك، ثمة مشاكل مرتبطة بحالة المتهم الصحية تستدعي عقد جلسات محاكمة أقصر حتى حينما يتوفر المزيد من قاعات المحكمة وعندما ينهي القضاة التزاماتهم بالقضايا الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا إلى وفاة محام في هذه القضية وإلى حاجة المحامي الجديد لإعداد الدفاع بشكل مناسب، يُتوقع بعد احتتام مرافعة الادعاء أن تقتضي الضرورة إعطاء الدفاع وقتا إضافيا لإعداد الدفاع في القضية، الأمر الذي سيُطيل مدة الدعوى. وينبغي أن يصدر الحكم في تموز/يوليه ٢٠١٢ بشرط الحفاظ على الوتيرة الحالية لسير المحاكمة.

١٩ - ولكن هذا التقييم لتاريخ انتهاء محاكمة ستانيزيتش وسيماتوفيتش مبدئي على أكثر تقدير. وقدم الادعاء العام مؤخرا طلبا ليضيف إلى قائمة أدلته الدفاتر العسكرية الـ ١٨ التي اكتشفت في الآونة الأخيرة والتي يُزعم أن راتكو ملاديتش قد كتبها خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥. وإذا قررت الدائرة الابتدائية أن قبول هذا الطلب يصب في مصلحة العدالة، فسيستغرق الانتهاء من هذه القضية وقتا أطول مما هو متوقع حاليا. ومن السابق لأوانه حاليا إجراء أي تقييم للوقت الإضافي الذي ستستغرقه إجراءات المحاكمة بسبب هذه الأدلة الجديدة.

٢٠ - قضية "المدعي العام ضد جادرانكو برليتش وآخرون" - التي تشمل ستة متهمين - هي محاكمة فريدة في تعقيدها تنطوي على ٢٦ تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وترتبط بما يقرب من ٧٠ موقعا وقعت فيها جرائم يُزعم أنها ارتكبت على يد الكروات البوسنيين بحق المسلمين البوسنيين في البوسنة والهرسك في الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٤ تقريبا. وقد واصلت الدائرة الابتدائية اتخاذ تدابير صارمة لضمان السرعة في الإجراءات من خلال جملة أمور بينها تقليص الوقت الذي

يمكن فيه لفرق الدفاع تقديم أدلتها، والاتصال مع قسم خدمات المؤتمرات واللغات لضمان ترجمة الوثائق في الوقت المناسب؛ والعمل مع الأطراف على وضع جدول زمني فعال لاستدعاء الشهود على نحو يحول دون حدوث انقطاع في الجدول الزمني للمحاكمة؛ الحصول على تنازلات من المتهمين المرضى بحيث يمكن أن تستمر المحاكمة في غيابهم؛ وتشجيع الدفاع على تقديم الأدلة بشكل كتابي؛ والتطبيق الصارم للمهل الزمنية لاستجواب الشهود؛ والحث على عدم تقديم أدلة مزدوجة؛ والنظر في طلبات الدفاع الرامية إلى قبول تقديم الوثائق من منصة المحامين بدلا من اشتراط عرض كل وثيقة رسميا على الشاهد المائل أمام المحكمة. ومع ذلك، منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، زادت المدة المقدرة لانتهاء من هذه المحاكمة بنحو سبعة أشهر. وسجلت المحكمة شاهد على عبء العمل الهائل المنفذ خارج المحكمة بسبب هذه القضية المعقدة: فمنذ بدء المحاكمة، تلقت الدائرة أكثر من ٤٨٩ طلبا خطيا وأصدرت حتى الآن ٦٥٤ قرارا خطيا. وبعض هذه الطلبات كان معقدا للغاية، وشمل ذلك طلبات لقبول ٧٣٥ واقعة تم إثباتها قضائيا، وقبول أكثر من ٥٠٠٠ مستند من منصة الدفاع. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الدائرة قرارات بشأن طلبات شفوية لقبول أدلة قدمها ٢٠٨ شهود أدلوا بشهاداتهم شفويا. وأجرت الدائرة الابتدائية تحليلاً لـ ٢١٦ إفادة خطية بغرض قبولها عملاً بالقاعدة ٩٢ مكررا. وقد قبل حتى الآن ٥٧٥ مستندا. ويعمل رئيس هيئة المحكمة القاضي أنطونيني أيضا بصفة رئيس هيئة المحكمة في قضية سيسيلج، كما أن القاضي ميندوا عضو في هيئة المحكمة النازرة في قضية توليمير؛ وبالتالي فإن الجدول الزمني حافل بالتحديات في هذه المحاكمات الثلاث. وفضلا عن ذلك، أثر معدل تعاقب الموظفين المرتفع على عمل الدائرة: فمنذ بدء المحاكمة، تعاقب أربعة من كبار الموظفين القانونيين على تولي هذه القضية، إلى جانب موظفين قانونيين اثنين برتبة ف-٤، وثلاثة موظفين قانونيين مختلفين برتبة ف-٣. ومن الأشخاص الثمانية الذين يضمهم حاليا فريق الدعم القانوني، عضو واحد تقل خبرته بالمحكمة عن ستة أشهر، وآخر له عام واحد فقط من الخبرة، واثنان آخران لهما ١٨ شهرا من الخبرة. ونظرا لطول القضية وتعقيدها، يحتاج كل بديل إلى عدة أشهر ليصبح ملماً بالقضية. ويؤثر التناقص الطبيعي المستمر للموظفين على الوقت اللازم للدائرة للبت في العديد من الطلبات المقدمة من الأطراف، كما يؤثر على الوقت اللازم لتحليل الأدلة وإعداد الحكم النهائي. ولهذه الأسباب جميعها، يُتوقع أن يصدر الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٢١ - ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في "قضية برلنيتش وآخرون" قد يتأثر بشكل ملحوظ بالطلب الذي قدمه الادعاء في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ بإعادة فتح باب المرافعة الرئيسية لصالح الادعاء كي يتمكن من تقديم دليل يتمثل في مقتطفات من الدفاتر العسكرية الـ ١٨ الخاصة

براتكو ملاديتش التي اكتشفت مؤخرا. ويخضع هذا الطلب حاليا لنظر الدائرة الابتدائية، ويتعذر حاليا تقدير التأثير المحتمل لهذا الاقتراح على إجراءات المحاكمة. ولكن، إذا وافقت الدائرة الابتدائية على هذا الطلب، فمن المحتمل أن يطيل ذلك فترة المحاكمة عدة أشهر، حيث سيستدعى شهود الادعاء والدفاع مرة ثانية، أو سيتم استدعاء شهود إضافيين لأي من الطرفين. وفي هذه الظروف، فإن التاريخ المقرر لإصدار الحكم، الذي حُدد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قد يتأخر عدة أشهر.

٢٢ - في قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، وُجّهت إلى المتهم تسع تُهم تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها يُزعم ارتكابها في إقليم كرواتيا، وأجزاء واسعة من البوسنة والهرسك، وفويفودينا (صربيا)، في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩١ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. واستُمع إلى شاهد الإثبات الأول في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وبعد تعليق المحاكمة لمدة ١١ شهرا (من شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) بسبب ادعاءات تتعلق بتخويف الشهود لا تزال قيد النظر في دوائر أخرى، قررت الدائرة الابتدائية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ استئناف المحاكمة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأخذت الدائرة الابتدائية في الاعتبار، بوجه خاص، الفترة الزمنية التي انقضت منذ تأجيل الجلسات وارتأت أن استئناف المحاكمة أمر ضروري لتسريع وتيرتها. وسعيا لكفالة احترام سلامة الإجراءات، قررت الدائرة الابتدائية أن تستدعي بنفسها (وليس عن طريق الادعاء) الشهود المتبقين للإدلاء بشهادتهم، وذلك لكي يتسنى لهم تقديم شهادتهم في بيئة يسودها أكبر قدر ممكن من الأمن. وقبلت الدائرة الابتدائية أيضا عددا كبيرا من الشهادات الخطية التي أدلى بها شهود غير حاضرين بغية الإسراع بالإجراءات. وبما أن شيشيلي ظل يتمسك برفضه لإقامة أي دفاع، فقد تم التقدير الأصلي لمدة المحاكمة على هذا الأساس. بيد أن شيشيلي عاد ليُخطر بأنه سيقدم دفاعا، وأفاد بأنه سيحتاج إلى سنتين لتحضيره. وقد كان لهذا التطور الجديد أثر كبير في طول المدة المتوقعة للإجراءات. ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، زادت المدة التقديرية لإنهاء هذه المحاكمة ٢٠ شهرا. ولا يمكن أيضا تجاهل ما ترتب عن هذه القضية من عبء عمل ضخّم خارج قاعة المحكمة. فمُنذ عام ٢٠٠٧، أصدرت الدائرة الابتدائية نحو ٣٣٣ قرارا مكتوبا وزهاء ٧٥ قرارا شفويا. وتنظر الدائرة في ما يراوح بين ١٠ و ١٥ التماسا في الشهر وتصدر في المتوسط ١٠ قرارات كل شهر. وقدم المدعي العام العديد من الالتماسات لقبول وقائع تم الفصل فيها قضائيا وشهادات أخرى، تتطلب تحليلا مستفيضا من جانب موظفي المحكمة ومداولات من جانب القضاة. وينبغي أيضا مراعاة أن جميع القضاة الثلاثة المكلفين بهذه المحاكمة يشاركون أيضا في محاكمات أخرى - فالقاضي أنطونيي الذي يرأس الجلسات يرأس أيضا جلسات

قضية برليتس وآخرون؛ ويشارك القاضي هارهورف في هيئة محاكمة ستانيسيتش وزوبليانين؛ فيما يحكم القاضي لاتانزي في قضية كارادزيتش - مما يجعل جدول هذه المحاكمات الأربع غاية في الصعوبة. ولا بد أيضا من الإشارة إلى أن فريق المحامين الذي يساعد الدائرة الابتدائية في قضية شيشيلي يواجه نقصا في الموظفين: ففي بداية القضية، كان الفريق يتألف من سبعة موظفين، لكن بالنظر إلى ارتفاع معدل تعاقب الموظفين العاملين في هذه القضية، أصبح الفريق يضم أربعة موظفين فقط، بينهم ثلاثة موظفين تقل فترة خبرتهم في هذه القضية عن ستة أشهر وموظفان تقل فترة خبرتهما داخل المحكمة عن ستة أشهر. ويؤثر هذا الأمر سلبا على عمل الدائرة ككل، ولا سيما في معدل البت في الالتماسات وتصريفها وتحليل الأدلة. وقد تتأثر هذه القضية باكتشاف ١٨ مذكرة خاصة للملاذيتش طلب الادعاء مزيدا من الوقت لتحليلها. ونظرا لحجم هذه المادة الجديدة، أمهلت الدائرة الابتدائية الادعاء حتى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ لتقديم التماس يتعلق بهذه المذكرات. ولن يمكن البدء قبل هذا التاريخ في تقدير الأثر المحتمل لهذه الأدلة في هذه القضية. ولكل هذه الأسباب، يمكن اعتبار التاريخ التقديري لصدور الحكم المحدد في آذار/مارس ٢٠١٢ تاريخا تقريبا فقط.

٢٣ - وفي قضية المدعي العام ضد ميكو ستانيسيتش وستويان زوبليانين، وُجّهت إلى المتهمين ١٠ تُهم تتعلق بجرائم ضد الانسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها يُزعم ارتكابها ضد طائفتي المسلمين البوسنيين والكروات البوسنيين في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين ١ نيسان/أبريل و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ويعتبر نطاق لائحة الاتهام في هذه القضية مضاهيا على الأقل لنطاق لائحة الاتهام في قضية كارادزيتش. وزادت المدة التقديرية الحالية لإنهاء هذه المحاكمة ١٤ شهرا. حيث كان تقدير ما قبل المحاكمة للمدة المتوقعة للإجراءات يستند إلى المعلومات المحدودة التي كانت متاحة في ذلك الوقت، وأصبح يعتبر الآن تقديرا غاية في التفاؤل لأسباب عدة. فقد أدت الحاجة الملحة لبدء هذه المحاكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وهي المحاكمة الثامنة التي تجري بموازاة سبع محاكمات أخرى، إلى جانب رحيل ثلاثة من قضاة المحكمة في نفس الوقت، إلى تشكيل هيئة مكونة من قاضيين دائمين جديدين في المحكمة وقاضٍ مخصص معين في قضية جارية أخرى. وعند صدور التقرير الأخير لاستراتيجية الإنجاز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كانت المحاكمة في هذه القضية قد بدأت لتوها، ولم يكن بالإمكان إجراء تقدير واضح للمدة التي ستستغرقها القضية (أ) إلى أن يبرز نمط يبيّن الوقت اللازم لمعالجة كل من الشهادات التي يدلي بها الشهود مباشرة وعمليات إعادة الاستجواب والدفع والمسائل الإجرائية في الظروف الخاصة بهذه القضية و (ب) إلى أن يتمكن الدفاع من تقديم معلومات أساسية فيما يتعلق بنطاق مرافعته. وقد نظمت الدائرة الابتدائية مرحلة الإثبات في الإجراءات عن طريق خفض عدد الشهود الذين

يلتمس الادعاء استدعاءهم، وكذلك عن طريق قبول الشهادات الخطية واستخدام الوقائع التي تم الفصل فيها قضائيا في قضايا سابقة. وعلى الرغم من أن اللجوء إلى القاعدة ٩٢ مكررا ثانيا بشأن بيانات الشهود قد ساهم في توفير بعض الوقت، لا يزال العديد من الشهود مطالبين بالإدلاء بجزء من شهاداتهم بصورة مباشرة، ذلك أن شهاداتهم السابقة التي قُبلت من قضايا سابقة لا تتضمن أدلة ذات صلة مباشرة بالمتهم في هذه القضية. ومن المتوقع أيضا أن تؤدي القرارات التي اتخذت مؤخرا بشأن قبول وقائع تم الفصل فيها قضائيا إلى طلب إضافة المزيد من الشهود. وثمة مسائل إجرائية متعددة ومعقدة يثيرها جميع الأطراف في مختلف مراحل المحاكمة. وقد أُرجئت الجلسات ثلاث مرات، أولها لمدة أسبوعين في بداية المحاكمة لإمهال كل من الدائرة والطرفين مزيدا من الوقت للاستعداد، ومرتين في أعقاب العطلة الشتوية لمدة أسبوع واحد بغية إتاحة الوقت الكافي للدائرة لكي تتداول بشأن البعض من الالتماسات المعلقة الكثيرة. وقد تعذر إحراز تقدم بشأن هذه المسائل بسبب عدد من العوامل، أكثرها إلحاحا نقص عدد الموظفين المخصصين لقضية بهذا الحجم والتعقيد، مقرونا بنقص نسبي في خبرة فريق الدعم القانوني. إذ يتألف الفريق من أربعة موظفين وزميل واحد، اثنان منهم فقط لهما خبرة تزيد مدتها عن عام واحد في المحكمة. وقد أثر هذا الأمر سلبا على معدل تصريف الالتماسات. وبالتالي، فإن تقديم حجج الادعاء، ولئن كانت لا تزال ضمن المعايير العامة التي وضعتها الدائرة، يجري ببطء يفوق ما كان متوقعا في عدد الأيام اللازمة فعلا لسماع تلك الشهادات. وبعد دراسة كاملة للحالة في آذار/مارس ٢٠١٠، بما في ذلك، ولأول مرة، تقديرات واردة من هيئة الدفاع، تتوقع الدائرة الابتدائية حاليا أن يواصل الطرفان تقديم الأدلة طيلة عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وبالتالي، يتوقع صدور الحكم في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢٤ - بيد أن هذا التاريخ التقديري لإنهاء قضية ستانيسيتش وزوبليانين يظل عرضة للمزيد من التغيير بناء على الطلبات المتوقعة ورودها بشأن استدعاء شهود إضافيين. وعلاوة على ذلك، قدم الادعاء مؤخرا التماسا يرمي إلى إضافة المذكرات العسكرية التي اكتُشفت لراتكو ملاديتش، وعددها ١٨ مذكرة، إلى قائمة الأدلة المادية المحتملة. وإذا وافقت الدائرة الابتدائية على هذا الالتماس، فقد تتأخر القضية بسبب الحاجة إلى منح الدفاع الوقت الكافي للنظر في هذه المادة الجديدة.

٢٥ - وفي قضية المدعي العام ضد رادوفان كارادزيتش، وُجهت إلى المتهم - وهو الرئيس السابق لجمهورية صربسكا - ١١ تهمة تتعلق بجرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرفها. ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، زادت الفترة التقديرية لإنهاء هذه المحاكمة بثلاثة أشهر. وبدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ ، وقدم الادعاء مرافعته الافتتاحية على مدى يومين. بيد أن المتهم تمسك بأنه لم يُمنح له الوقت الكافي للاستعداد للمحاكمة ورفض حضور الجلسات. ونتيجة لذلك، أمرت الدائرة رئيس القلم بتعيين محامي دفاع لكي يبدأ التحضير لتمثيل المتهم في المحاكمة، إن أمرته المحكمة بذلك، وقررت تأجيل المحاكمة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى آذار/مارس ٢٠١٠ لمنح المحامي المعين وقتاً كافياً للاستعداد. وخلال هذه الفترة، واصلت الدائرة نظرها في عدد من الالتماسات المقدمة من الطرفين. وعلى سبيل المثال ، أصدرت الدائرة قرارات بشأن جميع الالتماسات التي قدمها الادعاء لقبول شهادات خطية لنحو ٢٠٠ شاهد، بالإضافة إلى قرارات الإحاطة القضائية بعدد كبير من الوقائع التي تم الفصل فيها قضائياً. وقد واصلت الدائرة أيضاً اتخاذ الخطوات اللازمة للمضي في تسوية العديد من الالتماسات التي قدمها المتهم طلباً لإصدار أوامر ملزمة ضد بعض الدول بغية إجبارها على تقديم وثائق. وشملت هذه الخطوات عقد جلسة في شباط/فبراير ٢٠١٠، شاركت فيها عدة دول.

٢٦ - وطعن المتهم في المحامي الذي عينه رئيس قلم المحكمة بموجب قرار الدائرة المؤرخ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، والتمس موارد إضافية من المحكمة من أجل فريق الدفاع الخاص به. وفي حين أيدت دائرة الاستئناف في نهاية المطاف الاختيار الذي استقر عليه رئيس قلم المحكمة لدى تعيينه لحام، أمر الرئيس بتوفير موارد إضافية لمرحلي ما قبل المحاكمة والمحاكمة. ثم قدم المتهم التماساً لمواصلة تأجيل المحاكمة على أساس أنه لا يزال غير مستعد بالشكل الكافي لأسباب تعزى جزئياً إلى قرارات رئيس قلم المحكمة بشأن تمويل الدفاع. ورفضت الدائرة هذا الالتماس واستُمع إلى البيان الافتتاحي للمتهم يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠١٠. بيد أن المتهم عاد في ١ آذار/مارس والتمس من الدائرة الابتدائية إذناً لاستئناف قرارها بشأن تأجيل المحاكمة، ووافقت الدائرة الابتدائية على منحه هذا الإذن. وعلقت الدائرة الابتدائية أيضاً أثر قرارها بشأن التأجيل إلى أن تبث دائرة الاستئناف في هذه المسألة. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، رفضت دائرة الاستئناف الطلب الذي تقدم به المتهم برمته، وأمرت الدائرة الابتدائية فيما بعد بأن تُستأنف المحاكمة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بالاستماع إلى الشاهد الأول. وفي أعقاب استئناف المحاكمة، أصبح المتهم يشارك بنشاط في الإجراءات، مع اعتبار محامي الدفاع المعين محامياً احتياطياً يمكن أن يتدخل في أي مرحلة لتمثيل مصالح المتهم، إن ارتأت الدائرة الابتدائية ذلك ضرورياً. ويُتوقع حالياً أن تستمر المحاكمة حتى عام ٢٠١٢، وأن يصدر الحكم في نهاية ذلك العام على أقرب تقدير. بيد أن الادعاء قدم مؤخراً التماساً يطلب فيه إضافة المذكرات العسكرية الخاصة براكو ملاديتش التي اكتُشفت مؤخراً

إلى قائمته للأدلة المادية. وإذا وافقت الدائرة الابتدائية على هذا الالتماس، سيكون لذلك أثر كبير في طول فترة المحاكمة بشكل عام.

٢٧ - وعلى غرار المحاكمات الجارية الأخرى، يعاني الفريق القانوني المخصص للدائرة التي تنظر في قضية كارادزيتش من نقص ملحوظ في الموظفين، إذ لا يضم سوى أربعة موظفين قانونيين يعملون بدوام كامل إضافة إلى زميل واحد غير متفرغ ومتدربين بدون أجر، في الوقت الذي تبدأ فيه جلسة الاستماع للشهادات. وسيظل هذا النقص في الموظفين يؤثر في الوقت اللازم لمعالجة الالتماسات المقدمة والمسائل العملية التي تنشأ أثناء سير المحاكمة، ولإجراء التحليل اللازم للأدلة. ومنذ بدء الإجراءات، تمكنت الدائرة من استيعاب عبء العمل الكبير الناشئ خارج قاعة المحكمة، حيث نظرت في نحو ١٦٩ التماسا وأصدرت ١٥٩ قرارا خطيا. واستُدعيت الغالبية العظمى من شهود الادعاء عملا بالقاعدة ٩٢ مكررا ثانيا. وعلى الرغم من أن القاعدة ٩٢ مكررا ثانيا تشكل تدبيرا لتوفير الوقت يستعاض بموجبه بشهادة خطية عن الشهادة الشفوية قبل مثول الشاهد أمام المحكمة، فإنه يتعين على الدائرة أن تتلو الشهادة الخطية التي قد تتألف في بعض القضايا من مئات الصفحات.

٢٨ - وفي قضية المدعي العام ضد زدرافكو توليمير، وُجهت إلى المتهم ثمانية تهم تشمل جرائم الإبادة الجماعية والقتل والإبادة والنقل القسري، نشأت عن أحداث دارت في أكثر من ٢٠ موقع جريمة. ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، زادت المدة التقديرية لإنهاء هذه المحاكمة ١٢ شهرا. وكان من المقرر بدء المحاكمة في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ لكن في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أمرت الدائرة الابتدائية بتأجيل المحاكمة لمدة شهرين على الأقل بسبب تقديم الادعاء التماسا لتعديل لائحة الاتهام وإضافة تهم جديدة هامة. ووافقت الدائرة على الالتماس وعُدلت لائحة الاتهام وفقا لذلك. ومنذ نقل توليمير إلى لاهاي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تراجع الدعم القانوني المقدم إلى هذه القضية بسبب المسؤوليات التي يضطلع بها الموظفون المعينون في قضايا أخرى. إذ يتحمل ثلاثة من الموظفين الخمس الذين يقدمون حاليا الدعم القانوني، التزامات هامة في قضايا أخرى، وهو أمر يحد حتما من السرعة التي يمكن أن تجرى بها المحاكمة. وتتقدم المحاكمة حاليا بوتيرة مطردة بالرغم من الالتزامات المسندة إلى القضاة في إجراءات أخرى (حيث يشارك القاضي فلوغه، الذي يرأس المحاكمة حاليا، في قضية دورديفيتش ويشارك القاضي ميندوا في قضية برليتش وآخرون)، وهو وضع يُتوقع أن يستمر طوال الفترة المتبقية من هذا العام وما بعده. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توليمير يمثل نفسه، وبالتالي فإن الحاجة إلى توفير الترجمة إلى اللغات البوسنية والكرواتية والصربية تساهم حتما في إطالة الإجراءات أكثر مما كانت ستكون عليه لولا ذلك. ومن المتوقع صدور الحكم في شباط/فبراير ٢٠١٢.

٢٩ - وجدير بالذكر أنه لو كان توليمير قد أُحيل إلى المحكمة في وقت أبكر، لأمكن محاكمته مع شركائه المتهمين في قضية بوبوفيتش وآخرون. أما الآن، فإنه يحاكم وحده في قضية منفصلة.

٣٠ - ولعل الحدث الذي سيكون له تأثير محتمل في العديد من المحاكمات الجارية، بما في ذلك محاكمات كارادزيتش، وستانيسيتش وزوبليانين، وشيشيلي، وستانيسيتش وسيماتوفيتش، وبرليتش وآخرون هو تلقي المحكمة مؤخراً ١٨ من المذكرات المكتوبة على ما يبدو بخط يد راتكو ملاديتش، رئيس هيئة أركان جيش صرب البوسنة في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥. ولم تكتمل بعد ترجمة هذه المذكرات التي تتألف من أكثر من ٣٠٠٠ صفحة، لكن الادعاء التمس فعلاً إضافتها في تلك القضايا إلى قائمته للأدلة المادية أو التمس إعادة فتح مرافعته لكي يتسنى له إدراجها ضمن الأدلة. وقد تؤثر مذكرات ملاديتش في سير قضايا أخرى، بأشكال منها تقديم طلبات لإعادة فتح مرافعات الادعاء وإعادة استدعاء الشهود. ولا يزال تقدير الأثر المحتمل لهذا التطور في طول المحاكمات المعنية غير ممكن في الوقت الحاضر. وينبغي النظر إلى التقديرات الحالية لطول فترة المحاكمات مع أخذ هذا العامل في الاعتبار.

باء - دعاوى انتهاك حرمة المحكمة

٣١ - ما فتئت الادعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة تعرقل سير الإجراءات التي تتخذها لإقامة العدل. وهناك حالياً ١٠ دعاوى بشأن انتهاك حرمة المحكمة بلغ النظر فيها مراحل مختلفة، وتتخذ المحكمة ما في وسعها من تدابير لكفالة البت في هذه القضايا بأسرع ما يمكن ودون تعطيل المحاكمات الجارية.

٣٢ - ولا تزال قضية المدعي العام ضد شفكت كباشي قيد النظر ريثما يتم القبض عليه ونقله إلى لاهاي.

٣٣ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشلي، نقضت دائرة الاستئناف في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ قراراً صادراً عن الدائرة الابتدائية يقضي بعدم قبول الدعوى التي رفعها الادعاء ضد شيشلي بشأن انتهاك حرمة المحكمة. وبناء على ذلك، أصدرت الدائرة الابتدائية، في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، أمراً بدلا من لائحة اتهام بحق فويسلاف شيشلي لانتهاكه حرمة المحكمة بقيامه، في كتاب من تأليفه، بإفشاء معلومات تتعلق بأحد عشر شاهدا مشمولاً بالحماية. ومثل شيشلي أمام المحكمة لأول مرة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ويجري حالياً اتخاذ الترتيبات اللازمة لمحاكمته.

٣٤ - وفي قضية المدعي العام ضد زوهديجا تاباكوفيتش، وُجِّهت للمتهم ست تهم بانتهاك حرمة المحكمة بسبب ادعاءات بتلقيه مبالغ مالية مقابل توفير وشراء ذمة شهود زور لتقديم إفادات استخدمها الدفاع فيما بعد في قضية لو كيتش ولو كيتش. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١٠، قدم الطرفان طلبا مشتركا للنظر في اتفاق على الإقرار بالذنب، أقر بموجبه تاباكوفيتش بذنبه في ثلاث تهم، وسُحبت التهم الثلاث الأخرى. ونظرت الدائرة الابتدائية في هذا الاتفاق وقبلته في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠. وحُكم على تاباكوفيتش في نفس اليوم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر. وصدر بيان خطي بحثيات الحكم بعد ثلاثة أيام.

٣٥ - واستنادا إلى جهود كل من الفريق العامل المعني بقضايا انتهاك حرمة المحكمة ولجنة القواعد، اعتمد القضاة، في الجلسة العامة الثامنة والثلاثين المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قاعدة جديدة من القواعد المتعلقة بالإجراءات والأدلة - القاعدة ٩٢ خامسا - من أجل تنظيم قبول الأدلة في المحاكمات التي يُعَيَّب عنها الشهود بسبب التخويف والرشوة. وسيمكّن هذا الإجراء المبتكر، الذي ينص على قبول إفادات خطية من الشهود الذين تعرضوا للتخويف أو الرشوة، من مواصلة الإجراءات الأساسية حتى في ظل وجود محاولات لعرقل سير العدالة.

جيم - إجراءات الاستئناف

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُمع إلى قضية استئناف واحدة، وصدر حكم استئناف واحد، وُبتّ في قضية استئناف حكم واحد بشأن انتهاك حرمة المحكمة. وسيصدر حكم استئناف آخر في حزيران/يونيه. وتنظر دائرة الاستئناف حالياً في ثلاثة طلبات استئناف لأحكام ابتدائية تشمل عشرة أشخاص. وأصدرت دائرة الاستئناف أيضا سبعة قرارات استئناف تمهيدية وثلاثة قرارات أخرى.

٣٧ - وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، أصدرت دائرة الاستئناف حكم استئناف في قضية المدعي العام ضد ليوبي بوشكوسكي ويوهان تارتشولوفسكي. ويُتوقع أن يصدر حكم الاستئناف في قضية المدعي العام ضد راموش هاراديناي وآخرون، وهي قضية تشمل ثلاثة أشخاص، في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وكان من المقرر أن يصدر الحكمان معا في شباط/فبراير ٢٠١٠، لكنهما أُجّلا لأن تناقص عدد الموظفين استلزم إعادة تشكيل وتقليص أفرقة الدعم القانوني التي تساعد قضاة دائرة الاستئناف. وتفاقم هذا الوضع عندما اضطر المسؤول الأول عن الصياغة في قضية بوشكوسكي وتارتشولوفسكي إلى تقديم الدعم في قضايا أخرى، وهو ما أدى إلى تباطؤ وتيرة صياغة الأحكام.

٣٨ - وأصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشلي، المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠. واستغرقت جلسات تقديم المذكرات في هذه القضية، على نحو غير اعتيادي، مدة طويلة جدا بسبب الحاجة إلى ترجمة جميع الوثائق الصادرة بالبوسنية/الصربية/الكرواتية إلى إحدى لغات عمل المحكمة، وجميع الوثائق الصادرة بإحدى لغات العمل إلى البوسنية/الصربية/الكرواتية لأن شيشلي اختار تمثيل نفسه.

٣٩ - وفيما يتعلق بقضية ديليتش، صدرت ثلاثة أوامر ممهدة للاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واستمعت دائرة الاستئناف للطعون في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتوفي راسم ديليتش في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بينما كان مفرجا عنه بصورة مؤقتة. وتجري دائرة الاستئناف حاليا مداولاها بشأن طلب الطرفين مواصلة إجراءات الاستئناف. ويُتوقع أن يصدر قرار في هذا الشأن قبل نهاية أيار/مايو ٢٠١٠.

٤٠ - وفي قضية لوكيتش ولوكيتش، عُدل الإطار الزمني المتوقع لإصدار حكم الاستئناف بثلاثة أشهر عن الفترة المشمولة بالتقرير الأخير ليصبح الموعد المتوقع كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (عوض أيلول/سبتمبر). فبسبب استبدال المحامي الرئيسي لميلان لوكيتش، لم تنته مرحلة تقديم المذكرات إلا في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، أي بعد الموعد المتوقع بثلاثة أسابيع. وهذا ما أدى، إلى جانب تباطؤ عملية الصياغة بسبب تعاقب الموظفين، إلى هذا التأخير. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، صدرت ١٠ قرارات وأوامر ممهدة للاستئناف. وتقرر مبدئيا عقد جلسة الاستئناف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٤١ - وما زالت قضية شاينوفيتش وآخرون تحظى باهتمام خاص. وقدم المتهمون الخمسة، الذين أُدينوا في الحكم الابتدائي، طلبا للاستئناف، شأهم في ذلك شأن الادعاء. ونظرا للحجم الكبير لهذه القضية - إذ يتجاوز عدد صفحات الحكم الابتدائي ١٧٠٠ صفحة، وعدد كلمات مذكرتي الاستئناف المقدمتين من الادعاء العام والدفاع، مجتمعين، ٢٥٠.٠٠٠ كلمة - فقد منح عدد من المهل الإضافية من أجل ضمان نزاهة إجراءات المحاكمة. ومُنح اثنان من مقدمي طلبات الاستئناف إذنا لتعديل أسباب الاستئناف مرتين، وهو ما أدى في كل من الحالتين إلى إعادة تقديم إشعارات الاستئناف ومذكرات الاستئناف. وانتهى تقديم مذكرات الاستئناف في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠. وتأخرت ترجمة الحكم الابتدائي (وهو أطول حكم على الإطلاق) إلى البوسنية/الصربية/الكرواتية، وعوضا عن نيسان/أبريل ٢٠١٠، بات الموعد المتوقع حاليا لانتهاء من الترجمة هو تموز/يوليه أو آب/أغسطس ٢٠١٠. وبعد اطلاع الطرفين على

الحكم الابتدائي المترجم، سيظل من الممكن إدخال تعديلات على الأسباب الحالية للاستئناف، وهو مطلب أشارت دائرة الاستئناف رسمياً إلى أن من شأنه أن يطيل الفترة التي ستستغرقها إجراءات تقديم مذكرات الاستئناف في هذه القضية. فضلاً عن ذلك، فمن شأن استمرار جمهورية صربيا والادعاء العام في إطلاع الدفاع على الأدلة، فضلاً عن إجراءات المحاكمة الجارية في القضايا ذات الصلة بالوقائع (مثل قضية دورديفيتش)، أن يفضي إلى تقديم التماسات للنظر في أدلة إضافية. وقد سبق لدائرة الاستئناف أن بتت في أربعة التماسات مطولة، وقبلت أحدها جزئياً. وأدى ذلك إلى عقد جلسات تكميلية لتقديم المذكرات، انتهت في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠. ويعكس عدد الموظفين المعيّنين للعمل على هذه القضية حجمها ومدى تعقيدها. غير أنه يُتوقع تسجيل حالات تأخير بسبب التغيرات المستمرة في تشكيلة موظفي الدعم القانوني بسبب تناقص عدد الموظفين، بمن فيهم الموظفون الذين يتولون مسؤوليات إشرافية. ويستلزم هذا التعاقب إعطاء الموظفين المعيّنين حديثاً وقتاً إضافياً للاطلاع على تفاصيل القضية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر ١٩ قراراً وأمرًا ممهداً للاستئناف، بما في ذلك العديد من القرارات المتعلقة بالتماسات بالإفراج المؤقت والتماسات بشأن قبول أدلة إضافية. وتقرر مبدئياً عقد جلسة للنظر في طلب الاستئناف في أوائل شباط/فبراير ٢٠١١، على أن يصدر الحكم في نهاية عام ٢٠١١.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ثلاثة أحكام استئناف في قضايا بروتايس زيغيرانييرازو، وسليمون بيكيندي، وسيمون نشاميهيغو. وأصدرت أيضاً حكم استئناف واحد في قضية ليونيداس نشوغوزا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة؛ وستة قرارات بشأن الطعون التمهيدية؛ وثلاثة قرارات بشأن طلبات لاحقة للاستئناف، بما في ذلك طلبات الاستعراض؛ و ٣٣ أمراً أو قراراً ممهداً للاستئناف. وتنظر حالياً دائرة الاستئناف بمحكمة رواندا في خمسة طعون في الأحكام الصادرة، وتستعد لعقد جلسات استماع في هذا الشأن.

٤٣ - ومن أجل المبادرة للتصدي لحالات تأخر البت في القضايا في دائرة الاستئناف، حُدّدت مختلف العوامل المؤدية إلى ذلك، وستُستخدم، حيثما أمكن، الوسائل الكفيلة بمنع حدوث مثل هذه الحالات أو تخفيف أثرها إلى أدنى حد ممكن. والعوامل الخمسة التي يمكن أن تسبب، أكثر من غيرها، خللاً في التقديرات المتوقعة لانتهاء من أحكام الاستئناف هي حالات التأخير المرتبطة بالعناصر التالية أو الناجمة عنها: (أ) طبيعة القضايا المتعددة الأطراف المستأنفة؛ (ب) والعدد الهائل من الالتماسات الممهدة للاستئناف؛ (ج) والمدة الزمنية الطويلة التي تتطلبها ترجمة الأحكام الابتدائية إلى البوسنية/الصربية/الكرواتية، وكذلك ترجمة البيانات الخطية إلى إحدى لغات عمل المحكمة وإلى البوسنية/الصربية/الكرواتية، ولا سيما في القضايا

التي يمثل فيه المستأنف نفسه؛ (د) وإدخال تعديلات على أسباب الاستئناف، ولا سيما بعد ترجمة الحكم الابتدائي (للمستأنفين الذين يمثلون أنفسهم بالدرجة الأولى)؛ (هـ) ونقص الموظفين و/أو انعدام الخبرة في مجال خدمات الدعم بدائرة الاستئناف.

٤٤ - والقضايا المتعددة الأطراف المستأنفة، التي جاءت ثمرة لقرارات ضم الدعاوى من أجل كسب الوقت، هي بطبيعتها أكثر تعقيدا من القضايا المنفردة الطرف المستأنف. وتتعامل المحكمة مع حالات التأخير المرتبطة بهذا التعقيد عن طريق تخصيص الأعداد المناسبة من الموظفين، بمن فيهم العديد من الأشخاص الذين يتولون مسؤوليات التنسيق، والقيام، عند الاقتضاء، بتنظيم الأعمال المتصلة بصياغة الأحكام حسب المواضيع وليس حسب قضايا الاستئناف الفردية، من أجل تجنب التكرار في المهام والتحليل.

٤٥ - والعدد الهائل من الالتماسات الممهدة للاستئناف التي يتوقع أن تزيد بتقدم النظر في القضايا، يتطلب إعطاء الأولوية عند الاقتضاء للأمور المستعجلة، ولا سيما تلك التي يكون لها أثر كبير على إعداد القضية لجلسة الاستئناف، على الصياغة الفنية. ويُعين فريق يضم عدة أعضاء، وليس مجرد موظف قانوني معاون لقاضي المرحلة التمهيديّة للاستئناف، للنظر في الالتماسات، والإسهام في إعداد مشاريع الأحكام في الوقت المناسب وجمع ملاحظات أعضاء الفريق الذين يتعاملون مع المسائل الفنية ذات الصلة.

٤٦ - والمدة الزمنية الطويلة التي تستغرقها الترجمة، ولا سيما في القضايا التي يمثل فيها المستأنف نفسه، تستدعي شرحا أكثر تفصيلا لا يسمح به تقرير بهذا الحجم، ولكن يمكن القول إن الجهود جارية لزيادة فعالية التنسيق المستمر مع المشرفين على قسم خدمات المؤتمرات واللغات من أجل تقييم التقدم المحرز وتحديد ما إذا كان من اللازم إعطاء الأولوية لترجمات معينة، وإعادة النظر في الشرط الداخلي للقسم الذي يستوجب إنجاز عملية تنقيح ترجمة حكم ما باعتباره وثيقة واحدة، عوض تنقيح كل مجلد على حدة (وهو ما يسمح بتسليم الأجزاء المترجمة أولا بأول).

٤٧ - وفيما يتعلق بإدخال تعديلات على أسباب الاستئناف، ولا سيما بعد ترجمة الحكم الابتدائي، هناك وسيلة انتصاف قضائي لجعل التعديلات المتصلة بالتأخر في تسليم الأحكام الابتدائية المترجمة تقتصر على الوقائع، على أساس أن المحامي بإمكانه تحديد كل الأخطاء القانونية المحتملة من خلال مراجعة الحكم باللغة الأصلية. وهذه مسألة تدخل حصريا في نطاق اختصاص كل من هيئات الاستئناف مع مراعاة ظروف القضية ومصالح العدالة.

٤٨ - وأخيرا، فإن حالات التأخير المرتبطة بنقص الموظفين و/أو انعدام الخبرة في مجال خدمات الدعم بدائرة الاستئناف أدى إلى وضع خطة لإعادة توزيع الموظفين من أجل توقع

عدد ومستويات الموظفين اللازمين في دائرة الاستئناف خلال عام ٢٠١٤. غير أن إعادة توزيع الموظفين من المحاكمات المنتهية إلى المحاكمات الجارية - عوض قضايا الاستئناف - تشكل الأولوية الأولى، ويرجح أن يستمر النقص الناجم عن ذلك في دائرة الاستئناف حتى منتصف عام ٢٠١١. ولتعويض النقص في الموظفين الذين يتمتعون بخبرة في مجال خدمات دعم دائرة الاستئناف، فإن الموظفين القلائل الذين يمتلكون خبرة كبيرة يجري - وسيتواصل - توزيعهم على الأفرقة والقضايا لتفادي أي حالة يتم فيها توفير الدعم حصريا من لدن موظفين عديمي الخبرة. كما يجري بذل جهود للاحتفاظ بموظفي دائرة الاستئناف الذين لن تمتد عقودهم بعد ١ آذار/مارس ٢٠١١، وفقا لنتائج الاستعراض المقارن.

٤٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، شرع الفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات في إجراء استعراض ثالث لممارسات المحكمة من أجل تقييم ما إذا كان من الممكن إدخال مزيد من التحسينات على عمل الدوائر. وقدم الفريق العامل تقريره في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، وأوصى بإدخال عدد من الإصلاحات على إجراءات المحكمة، بما في ذلك عدم قبول الاستجواب المباشر للشهود في القضايا المشمولة بشكل مباشر وكامل ببيانات ونصوص القاعدة ٩٢ ثالثا؛ وهو ما يتطلب من الأطراف القيام مسبقا بتحديد القضايا المتنازع بشأنها وعدم اللجوء إلى استجواب الشهود واستجواب الشهود من قبل الخصم بلا داع؛ وإصدار قرارات شفوية عوض القرارات الخطية؛ والاستغناء عن الترجمات الزائدة عن الحاجة؛ والقيام، مع انتهاء المحاكمات، بزيادة أوقات جلسات المحاكمات المتبقية؛ ورصد استخدام وقت المحكمة لتقليل الوقت الذي تستغرقه المسائل الإجرائية. وأعرب الفريق العامل أيضا عن "قلق بالغ" إزاء مدى تأثير دوران الموظفين على سرعة المحاكمات وعلى قدرة دائرة ما على تجهيز الأدلة والالتماسات في قضية ما، موضحا أن التأخير في التعامل مع المسائل الإجرائية غالبا ما يؤدي إلى مسائل إجرائية إضافية ناشئة عن المسائل التي لم تحل بعد، وهو ما يزيد من تفاقم الوضع. وأشار الفريق العامل إلى أنه، حتى ولو عوّض الموظفون المغادرون من ذوي الخبرة بموظفين جدد على درجة عالية من الكفاءة، فإن المحكمة، مع ذلك، تفقد المعرفة المؤسسية، ويحتم ذلك على الموظفين ذوي الخبرة الذين ما زالوا في الخدمة تولي مسؤولية إضافية تتمثل في تدريب الوافدين الجدد، وهو ما يصرف انتباههم عن العمل الرئيسي للدائرة. ولذلك أوصى الفريق العامل بأن تبذل إدارة المحكمة كل ما في وسعها للاحتفاظ بموظفي المحكمة ذوي الخبرة. وسيناقش القضاة أفضل السبل لدمج هذه التوصيات في الإجراءات الحالية للمحكمة في جلسة عامة استثنائية من المقرر عقدها في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وهي جلسة دُعي لعقدها خصيصا لهذا الغرض.

٥٠ - وقد أُنجزت الإجراءات المتعلقة بـ ١٢٤ شخصا من مجموع الأشخاص المتهمين من جانب المحكمة البالغ عددهم ١٦١ شخصا. ولم يتبق إلا متهمان - هما راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش - ينبغي تقديمهما إلى العدالة، وتتوقف مسألة إلقاء القبض عليهما على تعاون المجتمع الدولي. وتفوق إنجازات المحكمة إلى حد بعيد إنجازات أي محكمة دولية أو مختلطة أخرى، سواء من حيث عدد الأشخاص الذين حوكموا أو من حيث مساهمتها في القانون الجنائي الدولي، وتبرهن هذه الإنجازات على حرص المحكمة على إنجاز ولايتها بسرعة وعلى نحو يتسم بالكفاءة.

ثالثا - الاحتفاظ بالموظفين

٥١ - لا تزال نسبة الموظفين الضروريين من ذوي المؤهلات العالية الذين يغادرون المحكمة سعيًا وراء وظائف أضمن في أماكن أخرى، في وقت تشارف ولاية المحكمة على نهايتها، مرتفعة بصورة مثيرة للقلق. ففي العام الماضي، خسرتنا موظفينا من الرتبة الفنية في قسم الدعم القانوني للدوائر، بمعدل موظف واحد من كل خمسة موظفين، أو ما نسبته ٢١ في المائة. وعلاوة على ذلك، فقد دخلت المحكمة مرحلة تخفيض عدد موظفيها في وقت بلغت إنتاجيتها مستويات أعلى من أي وقت مضى، في حين لم تسجل أي زيادة منسقة في مستوى ملاكها الوظيفي منذ فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٥٢ - وقد أكدت مرارا مجلس الأمن أننا بحاجة إلى مساعدته للحد من نسبة المغادرة هذه. فقلة الموظفين المتاحين للمحكمة وعدم تمتعهم بالخبرة سيؤديان إلى إبطاء إجراءات المحاكمة والاستئناف، وسيلقي عبئا ماليا أثقل بكثير على عاتق المجتمع الدولي في الأجل الطويل. وأود أن أنوه بالجهود التي بذلتها الجمعية العامة لمساعدة المحكمة باتخاذها القرار ٢٥٦/٦٣ الذي تأذن بموجبه للمحكمة أن تعرض على الموظفين الهامين تمديد عقودهم، الأمر الذي يخفف شيئا ما من شعورهم بانعدام الأمن الوظيفي.

٥٣ - وقد أفضت الوساطة المكثفة التي أُجريت مع الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى إبرام اتفاق يتم بموجبه النظر في حالة موظفي المحكمة من الرتبة الفنية الذين ستُلغى وظائفهم، وذلك أسوة بالمرشحين الداخليين خلال مهلة الثلاثين يوما لتقديم طلبات ملء الشواغر داخل الأمانة العامة. وقد أُتفق على أن الموظفين من فئة الخدمات العامة الذين ستُلغى وظائفهم، مؤهلون لملء الشواغر من فئة الخدمات العامة في مراكز عمل أخرى، على أن تتوافر فيهم الشروط المعمول بها في موقع الشغور. وتسري هذه التدابير لسنة واحدة قبل إلغاء الوظائف المعنية لسنة واحدة بعده. إلا أن هذا الإجراء لا يزال دون مستوى منح هؤلاء الموظفين

مركزا داخليا كامل الاستحقاق بالتساوي مع نظرائهم العاملين داخل المنظومة، ولذا يجب أن يبذل المزيد من الجهود للحد بفعالية من وتيرة مغادرة الموظفين للمحكمة.

٥٤ - ويتمثل أحد التدابير الذي لطالما اشتدت الحاجة إليه للاحتفاظ بالموظفين وكنت قد دأبت على إدراجه في تقاريري منذ فترة حتى الآن، منحة نهاية الخدمة التي أوصت لجنة الخدمة المدنية الدولية بدفعها للموظفين الذين تنتهي خدمتهم في المنظمة عند انتهاء عقودهم إذا كانوا قد عملوا لدى المنظمة على نحو متواصل لمدة ١٠ سنوات. فالقيام بإجراءاتنا القضائية بكفاءة وفعالية لا يركز فقط على عدد الهيئات المتوافرة لدينا في المبني، وإنما يتوقف أيضا على استبقاء الخبرة التي تراكمت لدى موظفينا الذين لا غنى لنا عنهم على مدى سنوات الخدمة التي قضوها في دوائر هذه المؤسسة. وستكون منحة نهاية الخدمة حافزا مستحقا تمام الاستحقاق وأساسيا بالنسبة للموظفين الذين أسدوا خدماتهم بإخلاص للمحكمة لسنوات عديدة من حياتهم المهنية، وذلك تشجيعا لهم على مواصلة تقديم تلك الخدمات إلى المحكمة إلى أن تنجز أعمالها. وستكفل المنحة لموظفينا الحصول على نوع من الضمانة عند انتهاء خدمتهم، من أجل مساعدتهم على الانتقال إلى وظائف جديدة في مساهمة الموظفين.

٥٥ - وقد أدخل قسم الموارد البشرية الآن، في أعقاب قيامي بجهود مكثفة لكسب تأييده، تغييرا على سياسته المتعلقة بحق موظفي المحكمة في أن يُنظر في تحويل عقودهم إلى عقود دائمة. غير أن ثمة شواغل لا تزال ماثلة بشأن ما إذا كان موظفو المحكمة الذين يتقدمون بطلبات الحصول على عقود دائمة سيلقون نفس الاعتبار والمعاملة على قدم المساواة مع نظرائهم في الأمانة العامة. وفي هذا الإطار، أحث مكتب إدارة الموارد البشرية على أن يهتم استعراضه لتحويل عقود موظفينا المؤهلين في أسرع وقت ممكن لضمان حماية حق موظفينا الذين أسدوا خدماتهم للمحكمة لفترة طويلة، في تحويل عقودهم. فهذا التحويل سيكون حافزا قويا لموظفينا من أصحاب الخبرة لكي يظلوا في خدمة المحكمة إلى أن تنتفي الحاجة إلى خدماتهم.

٥٦ - ولا تزال مسألة نظام التعاقد الجديد فيما يتعلق بالعقود المستمرة قيد نظر الجمعية العامة. فاعتماد هذا النظام سيكون بمثابة حافز استبقاء ذا أهمية خاصة بالنسبة للعديد من موظفينا الذين يغادرون المحكمة في الوقت الراهن لشغل وظائف في هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وسيكون من شأن حل هذه المسألة على وجه الاستعجال أن يساعد المحكمة إلى حد كبير في استبقاء موظفيها من أصحاب الخبرة.

٥٧ - وعلى الرغم من أن المحكمة ما فتئت تعاني من خسارة موظفيها، فإن معدل الشغور الفعلي فيها لا يزال منخفضاً بشكل ملحوظ، بفضل حنكتها في إدارة معدل تناقص الموظفين لديها. فعلى سبيل المثال، يتطلب إعداد قائمة بأسماء المرشحين لملء شاغر واحد مُعلن أن يجري قسم الموارد البشرية أولاً تحليلاً لعدة مئات من الطلبات. ثم يقوم فريق مؤلف من ستة محامين بإجراء استعراض ثانٍ لغرض إعداد قائمة تصفية بأسماء المرشحين الذين حظيت ملفاتهم بالقبول. ويقوم كبار الموظفين القانونيين في دوائر المحكمة في مرحلة ثالثة باستعراض قائمة التصفية فيختارون منها نحو ١٥ من مقدمي الطلبات لاستدعائهم إلى المقابلات. وأخيراً، يُجري اثنان من كبار الموظفين وأحد قضاة المحكمة وممثل عن قسم الموارد البشرية المقابلات لفترة تقدر بيومين كاملين. وفي حين أن مرشحاً واحداً هو مَنْ يحالفه النجاح في الحصول على الوظيفة الشاغرة، تُدرج أسماء بقية مقدمي الطلبات في قائمة لكي يُستدعوا عند حدوث أي شغور مماثل في المستقبل. ورغم أن هذه عملية ضرورية من أجل استقدام أجود المرشحين، فإنها تمثل تحويلاً كبيراً في الموارد عن الاضطلاع بالأعمال الرئيسية للمحكمة. وعلاوة على ذلك، عندما يغادر أحد الموظفين المحكمة قبل إلغاء وظيفته، يصبح لزاماً على باقي الموظفين تحمّل أعباء إضافية من العمل إلى حين استقدام موظف جديد. وعند التحاق الموظف الجديد بعمله، يجب أيضاً على سائر الموظفين تولي المسؤولية عن تدريب زميلهم الجديد تدريباً مكثفاً. وأخيراً، تؤثر المغادرة المستمرة للموظفين العاملين لفترة طويلة على معنويات زملائهم الباقين.

٥٨ - ومن ثم فإنني أحث المجتمع الدولي على التحليّ بُبعد النظر ومساعدة المحكمة في وضع تدابير تحفيزية لاستبقاء موظفيها وتخفيف العبء الواقع على عاتقها جرّاء استقدام الموظفين بصورة مستمرة. فكلما طال تجاهل هذه المشكلة، زاد أمد أعمال المحكمة وزاد حجم التكلفة المالية التي سيتكبدها المجتمع الدولي في الأجل الطويل.

رابعاً - إحالة القضايا

٥٩ - أحالت المحكمة إلى المحاكم الوطنية فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ ما مجموعه ثمانية قضايا، تشمل ١٣ متهماً من رتب متوسطة أو دنيا، وذلك وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وأدى ذلك إلى خفض كبير في عبء عمل المحكمة الإجمالي، مما أتاح إمكانية بدء محاكمة أعلى القادة مرتبة في أقرب وقت ممكن. وأسهمت أيضاً إحالة هذه القضايا إلى المحاكم الوطنية في إقامة علاقات فيما بين المحكمة والهيئات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة وتعزيز قدرات هذه المحاكم على المقاضاة والمحاكمة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

٦٠ - وقد اتخذت قرارات إحالة القضايا هيئة للإحالة شُكلت خصيصاً لهذا الغرض وأُعقب ذلك طعن في بعض قرارات الإحالة. وبناءً على ذلك، أُحيل ١٠ متهمين إلى البوسنة والهرسك ومتهمان إلى كرواتيا ومتهم واحد إلى صربيا. ورفضت طلبات إحالة أربعة متهمين نظراً لمستوى مسؤوليتهم المزعومة والجسامة الجرائم المتهمين بارتكابها، مما يستلزم نظر المحكمة في قضاياهم. وقد روعيت إمكانيات الإحالة إلى أقصى حد. ونتيجة لذلك، لم يعد أمام المحكمة أي قضية تنطبق عليها شروط الإحالة وفقاً لمعيار الأقدمية في الرتب الذي حدده مجلس الأمن.

٦١ - ومن بين المتهمين البالغ عددهم ١٣ متهما الذين أُحيلوا إلى المحاكم الوطنية، اكتملت الإجراءات القضائية أمام محكمة البوسنة والهرسك ضد ٩ منهم، وأسفرت جميعها عن قرارات إدانة وأحكام بالسجن تراوحت بين ٦ سنوات و ٣٤ سنة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خفّضت المحكمة العليا لكرواتيا حكم السجن لست سنوات الصادر ضد ميوركو نوراتش، وأيدت إبراء رديم أدمي. ولا تزال الإجراءات القضائية ضد متهمين اثنين جارية. وأدين ميلوراد تريبيتش في المرحلة الابتدائية وصدر في حقه حكم بالسجن لمدة ٣٠ سنة، وتجرى حالياً إجراءات استئناف الحكم. وتقرر أن الحالة العقلية لفلاديمير كوفاتشيفيتش لا تسمح بمحاكمته إلى أن يطرأ عليها أي تغير. ويواصل مكتب المدعي العام رصد القضايا الجارية بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

خامساً - التوعية

٦٢ - واصل برنامج التوعية أنشطته في المنطقة وتابع تقديم معلومات موضوعية وموثوقاً بها عن المحكمة وعملها إلى أصحاب المصلحة في بلدان يوغوسلافيا السابقة. وتزداد أهمية دور البرنامج باقتراب انقضاء ولاية المحكمة. فقد أسهم في تيسير طائفة متنوعة من الأنشطة الرامية إلى بناء قدرات الهيئات القضائية المحلية على البت في قضايا جرائم الحرب. وتضطلع المحكمة في الوقت الراهن بوضع تصميم جديد للبرنامج حتى يتسنى لها التصدي للتحديات المستمرة التي تمثلها استراتيجية الإنجاز، وذلك بتعزيز جهودها الرامية إلى تمكين الأطراف المعنية من فهم عملها وبدعم جهود التعامل مع إرثها.

٦٣ - ولا تزال المحكمة تعتمد على التبرعات لتحقيق أهداف البرنامج، نظراً إلى عدم تخصيص أية أموال من الميزانية العادية له. وفي هذا الصدد، قدمت المفوضية الأوروبية مساعدات سخية وأبدت تفانياً إزاء تحقيق أهداف برنامج التوعية، وتأمل المحكمة في أن تواصل المفوضية، ومعها الوكالات الدولية الأخرى، إبداء التزامها بسيادة القانون عن طريق

دعم جهود البرنامج المتجددة في هذه الفترة الحاسمة الأهمية حيث يتصاعد تحويل المسؤولية عن ارتكاب فظائع التزاغات وتحميلها على عاتق دول يوغوسلافيا السابقة.

٦٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المكاتب الإقليمية في سراييفو وبلغراد وزغرب وبريشينا إسهامها في التعريف بأعمال المحكمة في أوساط المجتمعات المحلية. فقد جرى، من خلال التركيز على العمل مع الشباب، تنفيذ مشروع طموح في كوسوفو، حيث قام المسؤولون عن برنامج التوعية في إطاره بزيارات إلى ١٤ مدرسة ثانوية وتحدثوا إلى أكثر من ٤٥٠ من المراهقين عن دور المحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب في كوسوفو ويوغوسلافيا السابقة. ويجري النظر في إمكانية القيام بمبادرات مماثلة في أنحاء أخرى من هذه المنطقة.

٦٥ - وواصل ممثلو البرنامج القيام بزيارات إلى مختلف أنحاء المنطقة من أجل إشراك المجتمع المدني والقضاء ووسائل الإعلام والطلاب. ومن خلال تنظيم أكثر من ١٠ مؤتمرات واجتماعات موائد مستديرة، تمكنت المحكمة من تبليغ رسالتها بأنه يجب تحميل الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات للقانون الإنساني الدولي تبعات أعمالهم. وزار نحو ٢٠٠ شخص من المنطقة، بمن فيهم محامون ومحققون وموظفون لحماية الضحايا، المحكمة للاطلاع على قاعات المحكمة وإجراء مناقشات مع قضاها وموظفيها: فهذا الحوار المباشر مع الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي، يشكل أحد أفضل الأدوات التي من شأنها أن تعزز الفهم لعمل المحكمة.

٦٦ - وقد عكف البرنامج على وضع منشورات ”جسر الهوة“ في صيغها النهائية في أعقاب النجاح الذي حققته الطبعة الأولى منها، وهي منشورات توفر معلومات متعمقة عن الأعمال الأولى للمحكمة المتعلقة ببعض أسوأ مواقع الإجرام الذائعة الصيت في البوسنة والهرسك. وتستند هذه المنشورات إلى سلسلة من خمسة مؤتمرات عُقدت في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ في المدن التي اقترنت فيها أبشع الجرائم.

٦٧ - وظل الموقع الشبكي الجديد للمحكمة أحد الأدوات الرئيسية لعمل برنامج التوعية وهو لا يزال يجتذب الزائرين بأعداد بلغت ثلاثة أضعاف زائري الموقع القديم، حيث يشكل الزائرون من يوغوسلافيا السابقة نسبة كبيرة منهم. ومن الخصائص الشعبية للموقع البث الحي لوقائع المحاكمات وتخصيص صفحات لكل قضية على حدة. وتتيح سمات الموقع من قبيل وقائع ”صوت الضحايا“ وخريطة تفاعلية لمواقع الجرائم، إمكانية وصول عموم الجمهور إلى هذه المعلومات. ويواصل برنامج التوعية العمل عن كثب مع دوائر المحكمة المعنية من أجل أن يكون هذا الموقع الشبكي أكثر شمولية وسهولة في الاستخدام.

سادسا - الضحايا والشهود

٦٨ - دُعي أكثر من ٧٠٠ ٥ شاهد من جميع أنحاء العالم للمثول أمام المحكمة. ومعظم الشهود هم من أماكن مختلفة ونائية في يوغوسلافيا السابقة. ويتعين ألا يغيب عن البال مطلقاً أنه ما كان لهذه المحاكمات أن تُعقد ولساد الإفلات من العقاب لولا شجاعة هؤلاء الشهود على التقدم للإدلاء بشهاداتهم وتقديم الأدلة. ومع ذلك فقد واجه العديد منهم مجموعة من الصعوبات الناجمة عن قراراتهم الجريئة بالإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة، فضلاً عن معاناتهم والخسارة التي كان عليهم تحملها بسبب الجرائم التي اقترفت في هذه المنطقة. وببساطة فإن الموارد المتاحة للمحكمة لا تكفي لتلبية هذه الاحتياجات. وفي ظل غياب أي برنامج لرد الحقوق أو التعويض عن الأضرار أو أي ميزانية تخصص لتوفير ضروريات الحياة الأساسية، يبذل قسم الضحايا والشهود جهوداً ترمي إلى التفاوض على تقديم المساعدة من خلال التبرعات الحكومية إلى الشهود الضعفاء وتشجيع ذلك. إلا أن هذه الموارد محدودة جداً. ففي بعض الحالات، اضطر القسم إلى التدخل لتقديم المساعدة القصيرة الأجل إلى الشهود الذين كانوا في حاجة عاجلة إلى الضروريات الأساسية مثل الغذاء أو الملابس أو الحطب للتدفئة.

٦٩ - ويتمتع ضحايا النزاع في يوغوسلافيا السابقة بموجب القانون الدولي بحق ثابت في التعويض عن الجرائم المرتكبة ضدهم. وقد تطرقت في تقرير الأحياء المقدم إليكم، إلى الأسس القانونية لهذا التعويض، وحثيتكم على النظر في إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة، وناشدت مجلس الأمن إحياء الفقرة ١٣ من الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة^(٩) الذي ينص على أنه "ينبغي تشجيع إنشاء وتعزيز وتوسيع الصناديق الوطنية المخصصة لتعويض الضحايا. ويمكن أيضاً، عند الاقتضاء، إنشاء صناديق أخرى لهذا الغرض، بما في ذلك في الحالات التي تكون فيها الدولة التي تنتمي إليها الضحية عاجزة عن تعويضها عما أصابها من ضرر".

٧٠ - ومنذ مناشدتي إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تلقيت وابلًا من الردود الإيجابية من ضحايا الفظائع التي اقترفت خلال عملية تفكيك أوصال يوغوسلافيا السابقة بصورة مدمرة خلال التسعينات. ولقد شعر هؤلاء الضحايا بالارتياح بأن جهة ما قد أصغت أخيراً إلى طلباتهم بإحقاق العدالة فسعوا إلى الترويج لقضيتهم. فباسم الضحايا، أدعو مجلس الأمن مجدداً إلى أن يتخذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذ الفقرة ١٣ من الإعلان المذكور. فعدم معالجة هذه المسألة على النحو المناسب يشكل فشلاً ذريعاً في إقامة العدل لصالح الضحايا في يوغوسلافيا السابقة. فالعدالة الجنائية ليست كافية لتلبية احتياجات

(٩) القرار ٣٤/٤٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.

الضحايا، ولا تستطيع المحكمة، بمجرد إصدار الأحكام، أن تحقق السلام والتسوية في المنطقة. وينبغي لوسائل الانتصاف الأخرى أن تكون مكتملة للمحاكمات الجنائية، وإذا أُريد تحقيق السلام الدائم، يجب تقديم تعويض كاف لجميع الضحايا في المنطقة عن معاناتهم^(١٠).

سابعاً - تعاون الدول مع المحكمة

٧١ - تجب الإفادة مرة أخرى بأن راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش لا يزالان طليقين. غير أنه يسرني أن ألس الاتفاق العام فيما بين أعضاء مجلس الأمن بشأن عدم السماح بإفلاهما من العقاب أيا كان التاريخ الذي سيعتقل فيه هذان الفاران. وأدعو الدول كافة، لا سيما دول يوغوسلافيا السابقة، إلى تكثيف جهودها وتسليم هذين الفارين إلى المحكمة على سبيل الاستعجال.

ثامناً - آلية تصريف الأعمال المتبقية

٧٢ - نشر الأمين العام في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩ تقريره عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر آلية (آلبي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258). وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أبلغ الأمين العام المحكمة بتأييد مجلس الأمن للتوصيات، وطلب أن تمثل المحكمة للتوصية (م) الواردة في الفقرة ٢٥٩، فتبلغ بالتفصيل عن تنفيذ المحكمة للمهام المحددة في التوصية (ل) في الفقرة ٢٥٩.

٧٣ - ويرد أدناه الرد على كل من توصيات الأمين العام الواردة في الفقرة الفرعية ٢٥٩ (ل).
'١' إحالة المزيد من القضايا (متى أمكن وكان ذلك مناسباً) إلى المحاكم الوطنية، والمضي في هذا الصدد في تعزيز قدرات البلدان المتضررة:

لا تتوقع المحكمة إحالة المزيد من القضايا إلى المحاكم الوطنية في المنطقة؛ إلا أن التزام المحكمة بإسناد قدرات البلدان المتضررة على ملاحقة منتهكي القانون الدولي الإنساني يظل ثابتاً، بل يزداد عمقا في إطار استراتيجية الحفاظ على إرث المحكمة. ويرد مزيد من التفاصيل عن هذه الجهود أدناه في الفرع المتعلق بمراكمة التراث وبناء القدرات.

(١٠) أقرت الجمعية العامة بأن للضحايا الحق في "حبر ما لحق بالضحية من ضرر على نحو مناسب وفعال وفوري". المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (قرار الجمعية العامة ١٤٧/٦٠، المرفق، الفقرة ١١).

٢' النظر في السبل الممكنة لمراجعة أوامر وقرارات حماية الشهود من أجل سحب أو تغيير القرارات والأوامر التي لم تعد لازمة:

في إطار استعراض شامل لإمكانية رفع السرية عن سجلات المحكمة، نفذت المحكمة خطة لاستعراض محاضر الجلسات المغلقة. وسيشمل الاستعراض ما يلي: (أ) تحديد هوية جميع الشهود المشمولين بالحماية وتدابير الحماية المتعلقة بهم؛ (ب) وتحديد مدى الحاجة (إن وجدت) إلى إدخال تعديلات على قواعد الإجراءات والإثبات في المحكمة من أجل تغيير تدابير الحماية حيثما كان هذا الإجراء مناسباً؛ (ج) وتقديم توصيات تتعلق بكل شاهد مشمول بالحماية بشأن مدى جدوى و/أو استصواب محاولة إعادة الاتصال بالشاهد لتحديد ما إن كان تغيير أوامر الحماية السابقة ملائماً.

٣' تنفيذ سياسة الإبقاء على السجلات المقررة بغية تحديد المحفوظات التي يتعين حفظها حفظاً دائماً، وتحديد السجلات المزدوجة بغية التخلص منها، وتحديد السجلات الإدارية التي يلزم التخلص منها في الموقع، وتحديد السجلات ذات القيمة المستمرة بغية إحالتها إلى قسم إدارة المحفوظات والسجلات:

عقب استقالة موظف محفوظات المحكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، استُقدمت موظفة جديدة للمحفوظات التحقت بالمحكمة في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وتعمل موظفة المحفوظات بدأب لإنشاء نظام يتيح تصنيف السجلات في المؤسسة، وهي تعمل، بالتعاون مع قسم إدارة المحفوظات والسجلات والفريق العامل المعني بالاستراتيجية المشتركة لإدارة محفوظات المحكمتين، من أجل وضع سياسة لحفظ السجلات على نطاق المحكمة، وقد بدأت استعراضاً شاملاً للتوصيات المتعلقة بالعديد من الجداول الزمنية المختلفة لحفظ السجلات داخل المحكمة؛ وهي تضطلع بدور قيادي في إجراء استعراض يرمي إلى كفالة أن يوفر الجدول الزمني لحفظ السجلات خطة متسقة داخلياً.

٤' إعداد جميع السجلات الرقمية للانتقال في المستقبل إلى نظم حفظ سجلات آلية (آليات) تصريف الأعمال المتبقية:

بعد صدور موافقة لجنة المقرر للعقود في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تعاقدت المحكمة مع شركة ممنون لخدمات المحفوظات (Memnon Archiving Services) في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لرقمنة المجموعة الكاملة للتسجيلات السمعية والبصرية لإجراءات المحكمة. وشرعت الشركة في عملية الرقمنة باستخدام المواد العلنية فقط، فبدأت بمرحلي وضع النماذج والتجريب. وسيرقمن الجزء الأكبر من المادة المتوفرة (حوالي ٦٠ ٠٠٠ ساعة)

أثناء المرحلتين قبل الصناعية والصناعية التي تنطلق في أيار/مايو ٢٠١٠. وموعد إكمال هذا المشروع هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حيث ستكون جميع التسجيلات التي تنتج حتى ذلك التاريخ قد رُقمت. وقد أبرم العقد مع الشركة لتقديم خدمات الرقمنة بصورة مستمرة طوال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ إذا رغبت المحكمة في الاستفادة من هذا الخيار.

٥' إعداد جميع المحفوظات وقوائم الجرد المطبوعة لنقلها إلى آلية (آليات) تصريف الأعمال المتبقية:

تعمل موظفة المحفوظات، بالتعاون مع مختلف أجهزة المحكمة، على إنشاء وسيلة لتحديد السجلات المطبوعة التي ينبغي إدراجها في هذا الصنف من أدوات نقل المعلومات. ويتطلب هذا المشروع عملا كثيرا ويستدعي وضع جداول زمنية للسجلات المطبوعة التي يتعين إدراجها في المحفوظات، وتحديد تلك التي لا ينبغي إدراجها أو يتعذر إدراجها في المحفوظات (من قبيل المواد المشمولة قضائيا بالسرية، والمواد المستمدة من أعمال الادعاء). ولدى الانتهاء من وضع الجدول الزمني لهذه السجلات، سيجري تجهيز السجلات على أكفأ نحو بغية نقلها في آلية تصريف الأعمال المتبقية.

٦' القيام باستحداث نظام، بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، يحكم إدارة محفوظات المحكمتين، وإمكانية الاطلاع عليها، بما في ذلك مواصلة حماية المعلومات السرية التي يقدمها الأفراد والدول وغيرها من الكيانات في إطار المادة ٧٠ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمتين:

تتعاون المحكمة مع الفريق العامل المعني بالاستراتيجية المشتركة لإدارة محفوظات المحكمتين بهدف كفاءة تنفيذ هذا النظام. وقد حضر ثلاثة ممثلين من فريق المحفوظات في قسم إدارة ودعم المحكمة اجتماع الفريق العامل المعقود في أروشا من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفيما يتعلق باستمرار حماية المعلومات الواردة في سجل المحاكمات المتاح للمحكمة بموجب أحكام السرية المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا والمادة ٧٠ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، قام الرئيس بتشكيل فريق عامل رفيع المستوى من أجل إعداد استراتيجية تجرى مناقشتها بمزيد من الاستفاضة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٧' استحداث وتنفيذ استراتيجية لأمن المعلومات تشمل إضفاء طابع السرية على جميع السجلات والمحفوظات (ورفعه عنها) على النحو المناسب:

كما أشير في الفقرة ٢' أعلاه، وافقت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على خطة لبدء استعراض لسجلات القضايا بهدف تحديد، إذا كان ممكنا رفع السرية عنها، وما إذا كان ممكنا تغيير تدابير حماية الشهود. وقمت أيضا بتعيين رئيسة قسم إدارة ودعم المحكمة منسقة

لرفع السرية عن السجلات و كلفتها بتنفيذ الخطة. وتم تشكيل أول "فريق تحريي" اجتمع في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وبدأ عملية استعراض محاضر الجلسات المعقودة في قضية "المدعي العام ضد دوشكو تاديتش" (*Prosecutor v. Duško Tadić*). ويعكف الفريق التحريي على تحديد الاختصاصات ومنهجيات استعراض مختلف أنواع المواد السرية، من قبيل المحاضر والأحراز والعرائض ومختلف أنواع القرارات والأوامر. ويجري تسجيل أسباب إضفاء طابع السرية والتوصيات المتعلقة بمدى استصواب رفع طابع السرية عن الوثائق. ويعقد الفريق التحريي اجتماعات منتظمة لتنسيق عمل أعضائه والحفاظ على ما يحرزونه من تقدم. وبمجرد الانتهاء من هذا الاستعراض الأولي، ستشكل أفرقة إضافية من أجل استعراض سجلات باقي المحاكمات المكتملة، وذلك باستخدام اختصاصات الفريق التحريي ومنهجياته. وعند الانتهاء من استعراض أي من سجلات المحاكمات، ستوجه توصية إلى القاضي أو الدائرة المعنية للنظر في رفع السرية عن القضية المغلقة، وستصدر القرارات المناسبة.

وتشكل عملية رفع السرية مهمة جسيمة ستطلب من مجلس الأمن أن يخصص قدرا كبيرا من الموارد الإضافية إلى المحكمة، إذا كان المبتغى هو التدقيق قضائيا في كل من القضايا قبل القول ما إن كان أي من سجلاتها السرية قابلا للنشر. وفي الحالات التي تقتضي فيها المتطلبات الإجرائية من قسم الضحايا والشهود الاتصال بالشهود من أجل الحصول على موافقتهم/آرائهم بشأن ذلك التغيير، سيزداد كثيرا عبء العمل المنوط بالقسم، ولا سيما بالنظر إلى عدد الشهود المعنيين الذين يعدون بالآلاف. وسيكون على منسقي المحاضر الرجوع إلى المحضر الأصلي من أجل إعداد وإتاحة صيغ "علنية" منقحة للمحضر المعني، وتحديد الأجزاء الجديدة من السجل التي يمكن كشفها وإجراء التنقيحات اللازمة. وعند الانتهاء من إعداد المحضر العلني، سيتعين أيضا تعديل التسجيل السمعي والبصري لضمان اتساقه مع الصيغة العلنية الجديدة للمحضر. ونظرا لاحتمال أن نكون قد انتهينا من رقمنة النسخ العلنية للتسجيلات السمعية البصرية، فإن ذلك سيعني تنقيح التسجيلات المرقمنة - وبعبارة أخرى، ستحصل ازدواجية لمشروع الرقمنة الجاري تنفيذه حاليا. وستدعو الضرورة إلى تكريس موظفين من الدوائر ومن قلم المحكمة لمساعدة القاضي أو الدائرة المكلفة بإجراء رفع السرية عن وثائق أي قضية من القضايا، بل حتى الادعاء العام وهيئة الدفاع قد يطلب منهما توفير بيانات عن كل قضية من القضايا المراد رفع السرية عن وثائقها، مع العلم بأنه سيتعين الدفع لمحامي الدفاع مقابل عملهم. ولذلك فإن تنفيذ هذه التوصية سيتطلب مراجعة الجداول الزمنية المحددة حاليا لتقليص عدد الموظفين.

وعلى نحو ما هو مفصل في الفقرة ٣ أعلاه، تقوم المحكمة، بالاشتراك مع قسم إدارة المحفوظات والسجلات والفريق العامل المعني بالاستراتيجية المشتركة لإدارة محفوظات

المحكمتين، بوضع سياسة للاحتفاظ بالسجلات خاصة بالسجلات غير القضائية على نطاق المحكمة من أجل ضمان أن يكون الجدول الزمني للاحتفاظ بالسجلات خطة متسقة داخليا تلي معايير القسم. ويتم تعديل كل من الجداول الزمنية بصورة مستمرة بحيث تشمل فئات جديدة من الوثائق وتعكس التطورات التي تشهدها ممارسات حفظ السجلات، وتطبق الجداول الزمنية على كل من السجلات النشطة المودعة في المكاتب والسجلات غير النشطة المودعة في أقبية التخزين. ويمثل مطلب تحقيق أمن المعلومات جزءا هاما من هذا التقييم المنهجي: فحيثما صنفت وثيقة بأنها "سرية" أو "سرية للغاية"، تعيّن تسجيل مبرر هذا التصنيف ومدته.

وعلى نحو ما نوقش في الفقرة ٦ أعلاه، سيُعيّن بالمواد التي تنطبق عليها المادة ٧٠ والمادة ٥٤ مكررا فريق عامل معيّن خصيصا لذلك.

٨' استعراض جميع الاتفاقات المبرمة مع الدول والهيئات الدولية الأخرى، والعقود المبرمة مع كيانات القطاع الخاص، بغية تحديد أي منها يتعين وقف سريانه بعد إغلاق المحكمة:

يجري تنفيذ مشروع لتجميع جميع الاتفاقات المبرمة مع الدول وغيرها من الهيئات الدولية التي وقعت المحكمة حتى الآن. وسيجري استعراض جميع الاتفاقات من أجل تحديد تلك التي ستتتفي الحاجة إلى استمرار سريانها عندما يبدأ تشغيل آلية تصريف الأعمال المتبقية. وسيُنظر فيما إذا كانت هناك أي اتفاقات تحتاج إلى تعديل من أجل ضمان استمراريتها بعد إغلاق المحكمة. وقبل إغلاق المحكمة، سيجري استعراض جميع عقود الأمن المبرمة مع كيانات خاصة بغرض إنهاؤها عند الإغلاق، وسيُتبع إعادة التفاوض بشأن عقود الأمن اللازمة لدعم آلية تصريف الأعمال المتبقية، بحيث تتناسب مع نطاق الاحتياجات الأمنية وحجمها.

ويعمل قسم الخدمات العامة، بالتعاون مع قسم المشتريات، منذ فترة على التخطيط لعقود الخدمات والتوريد مع الكيانات الخاصة تمشيا مع إجراءات تقليص حجم المحكمة وإغلاقها المرتقب. ولم يتقرر في الوقت الراهن تمديد أي من تلك العقود إلى ما بعد تاريخ الإغلاق المتوقع. وتستفيد المحكمة، حيثما أمكن، من تمديدات اختيارية لضمان المرونة اللازمة من أجل مواصلة الخدمات المطلوبة حسب الاحتياجات التشغيلية. وتشمل تلك التمديدات عقود إيجار مبني المحكمة. وتم التفاوض أيضا على عقود المرافق العامة بحيث تسمح بالتمديدات الاختيارية وتشتمل على قدر من المرونة.

٩' النظر في جدوى إنشاء مراكز للمعلومات في البلدان المتضررة لتوفير إمكانية الاطلاع على نسخ السجلات العامة أو على الأجزاء الأكثر أهمية منها:

في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تم تعيين رئيسة الدوائر من أجل إجراء دراسة الجدوى المشار إليها. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قامت رئيسة الدوائر بزيارة إلى منطقة يوغوسلافيا السابقة. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أرسل التقرير الذي أعدته عن تلك الزيارة إلى مجلس الأمن لينظر فيه.

تاسعا - إرث المحكمة وبناء القدرات

٧٤ - نظمت المحكمة مؤتمرا دوليا لتقييم إرث المحكمة في ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ في لاهاي. وضم هذا المؤتمر أكثر من ٣٥٠ مشاركا من المجتمع الدولي وبلدان يوغوسلافيا السابقة لمناقشة جوانب من إرث المحكمة، لا سيما في منطقة يوغوسلافيا السابقة. وحققت هذه المناسبة نجاحاً كبيراً في الجمع بين ممثلين رفيعي المستوى عن الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومراكز التفكير والبحث، وأعضاء من الوسط الأكاديمي، فضلا عن شخصيات بارزة من الأوساط الحكومية والقضائية والمجتمع المدني من منطقة يوغوسلافيا السابقة. والمحكمة ممتنة للجهات التي شاركت في تنظيم المؤتمر وشملتته بالرعاية، وهي مشروع سنيل ديانا جنكيتز لحقوق الإنسان في كلية القانون بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، وحكومات كل من سويسرا وفنلندا وهولندا.

٧٥ - وأتاح المؤتمر فرصة فريدة لفريق الخبراء والمشاركين من الجمهور لتبادل وجهات النظر بشأن إرث المحكمة ولتحديد السبل الكفيلة بضمان الإفادة من أعمال المحكمة على الأمد الطويل. ووجد أعضاء المجتمع الدولي في المؤتمر فرصة للاستماع إلى آراء كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي الضحايا من المنطقة بشأن الأهمية التي يحظى بها إرث المحكمة. وقدم المؤتمر للمحكمة توجيهات بشأن الاستراتيجية المتعلقة بإرثها، وسمح لها ببناء علاقات جديدة مع المنظمات الشريكة والجهات المانحة المحتملة.

٧٦ - وأبرز المؤتمر مبدأ الملكية الوطنية، إذ أشارت المناقشات إلى أن الحلول المفروضة من الخارج لا تستطيع أن تضمن نتائج مستدامة في المنطقة. واتفقت معظم الآراء على أن المحكمة أسهمت إسهاما عظيما في إنصاف المتضررين في يوغوسلافيا السابقة، إلا أن المصالحة لم تتحقق بين مختلف الطوائف: وهذا أمر لم يكن بوسع المحكمة أن تنجزه، بل تعود مهمة إنجازها إلى الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية المصالحة، وهي الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام. وستكثف المحكمة جهودها من أجل إقامة

روابط مع تلك الجهات الفاعلة وستتساور مع السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية وتنسق معها بشأن المشاريع ذات الاهتمام المشترك، مثل أنشطة التوعية وإمكانية إنشاء مراكز معلومات خاصة بالمحكمة.

٧٧ - وأكد المشاركون طيلة المؤتمر على أن الاطلاع الفعلي على سجلات المحكمة ركن أساسي من الأركان التي يقوم عليها إرث المحكمة، وذلك لعدة أهداف، أولها اللجنة الإقليمية لتقصي الحقائق المقترح إنشاؤها، وهو الاقتراح الذي يحظى بتأييد واسع من ائتلاف لمنظمات المجتمع المدني. وستساعد هذه اللجنة في وضع سجل تاريخي مشترك وستشكل خطوة مهمة نحو المصالحة.

٧٨ - وأكدت المناقشات التي دارت في المؤتمر أن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتعزيز قدرات أجهزة العدالة الوطنية في مجال ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب يجب أن يكون في مستوى تلبية احتياجات الجهات الفاعلة المحلية بطرق مقبولة لدى تلك الجهات. وأعرب المؤتمر عن تأييدهم القوي لمشروع تدوين سجلات المحكمة بالبوسنية والصربية والكرواتية، وهو مشروع صمم وفقا للاحتياجات التي أعربت عنها المؤسسات القضائية في المنطقة. وبناء على توصية من عدة مشاركين في المؤتمر تدعو إلى أن يقدم إلى كوسوفو نفس كمية الدعم المخصص لصربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك، اتصلت المحكمة بالجهات المانحة المحتملة مقترحة إخراج نسخ بالألبانية في الحالات ذات الصلة.

٧٩ - وسلط المؤتمر الضوء على عدم كفاية التنسيق بين الوكالات الدولية باعتباره مشكلة متكررة تعترض بناء القدرات والأنشطة ذات الصلة. وقد اتخذت المحكمة منذ ذلك الحين خطوات لزيادة أنشطتها التعاونية، وبخاصة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يضطلع بدور رئيسي في يوغوسلافيا السابقة بفضل وجوده المستمر هناك وخبرته في دعم التنمية المستدامة.

٨٠ - وفي ١ أيار/مايو ٢٠١٠، قامت المحكمة ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإطلاق مشروع مشترك يستغرق ١٨ شهرا ويهدف إلى مساعدة السلطات القضائية الوطنية في المنطقة في تأمين قدرتها على إجراء التحقيقات في قضايا جرائم الحرب وملاحقة الجناة والبت في القضايا. والمشروع البالغة تكلفته ٤ ملايين يورو، جرى توفيرها بدعم سخي من المفوضية الأوروبية، مصمم استنادا إلى دراسة أجريت العام الماضي كشفت عددا من الاحتياجات التي لم تلب بعد للسلطات القضائية في يوغوسلافيا السابقة، فضلا عن أفضل الممارسات في برامج بناء القدرات. وبعض أفضل الممارسات في مجال نقل المعارف، على سبيل المثال، تشمل ضرورة مراعاة التقاليد

القانونية المحلية واحترامها، وتنظيم زيارات دراسية مصممة خصيصاً لتلبية حاجات المشاركين، وعقد اجتماعات أقران بين القضاة، على النحو الذي ترد مناقشته بتفصيل أكثر أدناه.

٨١ - وتقوم المحكمة بصورة مباشرة بتنفيذ عناصر من المشروع قيمتها ١,٢ مليون يورو، بما في ذلك إنتاج نصوص مختارة وترجمة لأداة البحث في الاجتهاد القضائي لدائرتها الاستئنافية إلى البوسنية والصربية والكرواتية. وستشارك المحكمة أيضاً وتقدم ما لديها من خبرة لعناصر المشروع التي تديرها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك القيام بمجموعة من أنشطة التدريب، وتحديث المناهج الدراسية في مادة القانون الجنائي الدولي، وإقامة نظم للتعليم الذاتي على الإنترنت، ووضع أدوات تحليلية، ودعم الشهود، وتدريب محامي الدفاع، ونشر دليل للدفاع. وعلاوة على ذلك، سيرعى هذا المشروع عدداً محدوداً من موظفي الدعم الرئيسيين، مثل المحللين أو موظفي دعم الشهود في المنطقة. وأخيراً، يتضمن المشروع عقد سلسلة من اجتماعات الأقران بين المسؤولين القضائيين في المنطقة.

٨٢ - ويواصل قضاة المحكمة عقد اجتماعات مع نظرائهم من المنطقة باعتبار ذلك الوسيلة المفضلة للتواصل، إذ أظهرت التجارب السابقة أن القضاة من كلا الجانبين يعتبرون جلسات العمل هذه في غاية الأهمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى القضاة مناقشات مع زملائهم الذين يزورون المحكمة من البوسنة والهرسك ومن سانجاك في صربيا. وشارك القاضي مولوتو في حلقتين دراسيتين في البوسنة والهرسك نظمهما مركز التدريب القضائي والادعائي في البلد، وحضر القاضي موريسون حلقة دراسية في صربيا ضمت كبار الممارسين في المنطقة.

عاشراً - الخلاصة

٨٣ - يبين هذا التقرير التزام المحكمة الثابت بتعجيل وتيرة إجراءاتها القضائية في إطار الامتثال الكامل لمعايير المحاكمة العادلة. وتعزى أساساً التأخيرات المسجلة في تواريخ الإنجاز التقديرية إلى عوامل خارجة عن سيطرة المحكمة. واتخذت المحكمة، قدر الإمكان، تدابير ترمي إلى خفض تأثير التأخيرات إلى أدنى حد، ونفذت إصلاحات لضمان الإدارة السليمة لهذه التأخيرات.

٨٤ - ومن الواضح أن تناقص عدد الموظفين ساهم إلى حد بعيد في حدوث تأخر في جميع القضايا العشرة التي تجري فيها محاكمات حالياً. وليس من باب المغالاة التأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير للمساعدة في استبقاء الموظفين في هذه المرحلة الحرجة من حياة المحكمة.

فالتقارير السابقة ظلت تضع باستمرار هذه المسألة أمام أنظار مجلس الأمن. وكما يبين هذا التقرير، يؤدي ارتفاع وتيرة تناقص عدد الموظفين إما إلى بقاء موظفين عديمي الخبرة أو إلى عدد غير كاف من الموظفين في الدوائر الابتدائية، الأمر الذي ينجم عنه استغراق وقت أطول لتجهيز الالتماسات، وتأثر وتيرة الإجراءات سلبيا بوجه عام. وإذا لم تعالج هذه المسألة، ستزداد الحالة سوءا وسيظل تأخر الأعمال يعوق تنفيذ استراتيجية الإنجاز. ويجب على مجلس الأمن أن يستجيب للدعوة إلى اتخاذ تدابير علاجية. وقد ذكر بالفعل أن السلطات المالية في نيويورك لم تسمح للمحكمة باستخدام قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦٣ باعتباره من تدابير استبقاء الموظفين. إذ ينص هذا القرار في جزئه ذي الصلة بهذا الموضوع على ما يلي: "تطلب إلى الأمين العام استخدام الأطر التعاقدية القائمة لعرض العقود على الموظفين، وفقا لمواعيد إجراء التخفيضات المقررة في عدد الوظائف بما يتماشى مع الجداول الزمنية السائدة ذات الصلة للمحاكمات، وذلك لإزالة عدم اليقين فيما يتعلق بالتوظيف في المستقبل بهدف ضمان أن يكون لدى المحكمتين القدرات اللازمة لإنجاز ولايتهما على نحو فعال، وفقا لما أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية في الفقرة ٢١ (ب) من تقريرها". ومما يثير الدهشة أن حكما بهذا القدر من جلاء العبارة ووضوح الهدف يطرح صعوبة في التفسير والتطبيق. وجميع من تشاورت معهم المحكمة، بما في ذلك لجنة الخدمة المدنية الدولية وأعضاء اللجنة الخامسة، أكدوا أن الغرض من القرار هو تمكين المحكمة من استبقاء الموظفين في هذا الوقت بالذات، حيث الموظفون أكثر استعدادا للمغادرة والمحكمة في المراحل الأخيرة من عملها. وستكون المحكمة ممتنة لمجلس الأمن لأي مساعدة يقدمها في تأمين التنفيذ العاجل لهذا القرار. فإذا تعذر استخدام هذا القرار، فلا بد أن تتخذ الأمم المتحدة تدبيرا آخر لاستبقاء الموظفين وإلا انعكس ذلك سلباً على تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

٨٥ - وثمة عامل آخر يسهم في التأخير، وهو أن القضاة يضطرون إلى النظر في أكثر من قضية واحدة في الوقت نفسه. وهذا أمر ليس مرهقا جسديا وعقلياً فحسب، ولكن وبالنظر إلى ضرورة تجنب التضارب، تتزايد صعوبة العثور على وقت مناسب لجدولة القضايا التي يحضرونها. والواقع أيضا أن القضاة عندما ينظرون في قضيتين في آن واحد، لا يبقى في كثير من الأحيان سوى وقت قليل للمداولات والمشاورات بين القضاة لأنهم يكادون يقضون مجمل وقتهم جالسين ضمن هيئات الحكم.

٨٦ - وعلاوة على ذلك، وفق ما ورد في التقرير، يجد الموظفون أنفسهم مجبرين بدورهم، بحكم عددهم المحدود، على العمل على أكثر من قضية واحدة في الوقت نفسه. وكما هو مبين في التقرير، يؤدي ارتفاع وتيرة تغيير الموظفين إلى الاستعانة في المحاكمات بموظفين

عديمي الخبرة، مما يلقي عبئا على أولئك الموظفين أنفسهم، بل ويثقل كاهل الموظفين الأقدم الذين يضطرون إلى الاضطلاع بمسؤولية تدريبهم.

٨٧ - وقد اعترفت المحكمة دائما بصعوبة تقدير طول المدة التي ستستغرقها أي محاكمة من المحاكمات. والسبب الرئيسي لهذه الصعوبة، بكل صراحة، أنه يكاد يستحيل توقع كافة العوامل التي قد تؤثر على طول أي محاكمة وأخذها في الحسبان. فعلى سبيل المثال، كان من الصعب توقع وفاة المحامي الرئيسي في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش؛ والقرار المفاجئ الذي اتخذته شيشلي في هذه المرحلة بتعيين وكيل دفاع له؛ والتنازع القضائي الواسع النطاق الذي أثارته قضية "غوتوفينا وآخرون" بسبب التحقيقات التي أجرتها الحكومة الكرواتية؛ واكتشاف دفاتر راتكو ملاديتش الـ ١٨ ذات الصلة بمحاكمة كراديتش وغيرها من القضايا؛ والالتماس الذي قدمته النيابة العامة لتعديل لائحة الاتهام بإضافة تم جديدة ذات شأن عشية المحاكمة، كما حدث في قضية توليمير. والحقيقة أنني أنزعج من الاتجاه الذي يميل إلى إعطاء تقديرات مفرطة في التفاؤل بشأن استراتيجية الإنجاز، وأنا أعتذر في هذا الصدد عن التقدير الذي أعطي بشأن قضية ميتشو ستانيشيتش وستويان زوبليانين. وقد نبهت إلى هذه المسألة جميع المعنيين بتوفير المعلومات التي تجرى تعديلات على أساسها، مشددا على ضرورة أن تكون التقديرات واقعية إلى أقصى حد ممكن.

٨٨ - وحققت المحكمة منذ نشوئها إنجازات عديدة ومتنوعة. فمن خلال محاكمة المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، وجهت هذه المؤسسة إشارة واضحة وقاطعة بأن الإفلات من العقاب عن مثل هذه الجرائم أمر لا يمكن التسامح معه. وبفضل توخي التوازن بين السعي لتحقيق هذا الهدف وإيلاء اهتمام حقيقي لحقوق المتهمين، ساعدت المحكمة في تحصين سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة وفي المجتمع العالمي على نطاق أوسع. ولهذا السبب، فإنني أحث مجلس الأمن على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان إلقاء القبض فورا على الفارين المتبقين - راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش. وأشجع مجلس الأمن أيضا على دعم المؤسسات القضائية في المنطقة في مواصلة العمل الذي بدأته المحكمة والمجلس.

٨٩ - إن استمرار الدعم الذي يقدمه مجلس الأمن حيوي لنجاح جهود المحكمة الرامية إلى الإسراع بإنجاز ولايتها تبعا لأرفع معايير العدالة الجنائية الدولية الممكنة. ولهذا الدعم دور حاسم أيضا في تمكين الهيئة المناسبة من كفاءة الإدارة السليمة للمهام الضرورية المتبقية بعد أن تنجز المحكمة وظائفها الأساسية.

المرفق الثاني

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

١ - مقدمة

- ١ - هذا هو التقرير الثالث عشر عن استراتيجية الإنجاز الذي يقدمه المدعي العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).
- ٢ - إن راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش هما الفاران الوحيدان. ولا يزال مكتب المدعي العام ملتزماً بضمان إلقاء القبض عليهما، حيث يشكل ذلك إحدى الأولويات العليا للمكتب.
- ٣ - ويجري النظر في جميع القضايا الـ ١٠ المتبقية في الدوائر الابتدائية. ولم تعد هناك قضايا في مرحلة ما قبل المحاكمة، وهو ما يشكل إنجازاً للمحكمة. ويوشك الحكم في إحدى القضايا على الصدور، كما اقتربت قضيتان من الإنجاز، وهناك قضيتان في مرحلة الدفاع وخمس قضايا في مرحلة الادعاء.
- ٤ - وبانتهاء المحاكمات، تشهد الشعبة الابتدائية في مكتب المدعي العام تقليصاً لحجمها. وبدأت تلك العملية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، حيث أُلغيت حتى تاريخه ٢٠ وظيفة في مكتب المدعي العام.
- ٥ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تمثلت الأولويات الرئيسية لمكتب المدعي العام فيما يلي: '١' إنجاز جميع المحاكمات ودعاوى الاستئناف على وجه السرعة؛ '٢' تأمين الأدلة وإلقاء القبض على الفارين بالتعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة والمجتمع الدولي؛ '٣' تعزيز العلاقات مع دوائر الادعاء الإقليمية؛ '٤' تقليص عدد الموظفين بصورة تتسم بالكفاءة والإنصاف والشفافية.

٢ - الإنجاز السريع للمحاكمات ودعاوى الاستئناف

التقدم المحرز في المحاكمات

- ٦ - لا يزال إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف يشكل أولوية مكتب المدعي العام. وقد أُحرز المزيد من التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فيجري النظر حالياً في تسع محاكمات

في قاعات المحكمة الثلاث. ويستند ما يرد أدناه من تواريخ مقبلة إلى تقدير المدعي العام للتقدم المتوقع في القضايا. وتظل القرارات الفعلية بطبيعة الحال مسألة ترجع إلى فرادى الدوائر الابتدائية.

٧ - وسيصدر في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الحكم في قضية بوبوفيتش وآخرون، وهي القضية الثانية التي تضم عدة متهمين من القيادات. وتشارف قضيتان أخريان على الانتهاء، هما قضية دورديفيتش وقضية غوتوفينا وآخرون. وستشهد الفترة المشمولة بالتقرير المقبل اختتام مرحلة الأدلة في قضية برليتش وآخرون، وهي آخر قضية تضم عدة متهمين، وفي قضية بريشيتش. وستستمر مرحلة الأدلة إلى عام ٢٠١١ في قضايا كاراجيتش، وشيشيلي، وستانيشيتش وسيماتوفيتش، وستانيشيتش وزوبليانين، وتوليمير.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، صدر حكم الاستئناف في قضية بوشكوسكي وتارتشولوفسكي. وسيُت في استئنافي قضية هاراديناي وآخرون وقضية ديليتش في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وستشهد فترة (فترات) الإبلاغ المقبلة مرافعات قضية لو كيتش ولو كيتش، وقضية ساينوفيتش وآخرون.

٩ - ويعمل مكتب المدعي العام بكامل طاقته من أجل الاضطلاع بأعمال الادعاء في المحاكمات ودعاوى الاستئناف بكفاءة وسرعة. ويجري التركيز على عرض الأدلة من خلال ما يدلي به الشهود من إفادات وما يقدمونه من وثائق عوضاً عن حضور الشهود أمام المحكمة. وللأسف، لم يتسن تجنب حالات التأخير في عدة محاكمات. وقد تأثرت سرعة سير المحاكمات بسبب صعوبات تتعلق بتوفر الشهود، وعدم توقع طول مرافعات الدفاع، والقيود على الموارد. كما أُجلت بعض القضايا من أجل إتاحة الوقت أمام أفرقة الادعاء والدفاع لترجمة وتحليل كم ضخم من الأدلة الجديدة والهامة الواردة من صربيا. وتضم تلك الأدلة دفاتر راتكو ملاديتش إبان الحرب وأشرطة ذات صلة.

١٠ - ويرد أدناه بيان بما شهدته فرادى القضايا من تطورات هامة ذات صلة بالفترة المشمولة بهذا التقرير.

بوبوفيتش وآخرون

١١ - سيصدر الحكم في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقد انتهى النظر في الأدلة في هذه القضية التي تضم قيادات، والمرفوعة ضد سبعة متهمين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بعد ٤٢٤ يوماً من أيام المحاكمة.

غو توفينا وآخرون

١٢ - توشك المرحلة الابتدائية في هذه القضية على الانتهاء. فقد اختتم الدفاع مرافعاته عن المتهمين الثلاثة في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. واستدعت الدائرة الابتدائية ستة شهود. وأدلى آخر شهود الدائرة بشهادته في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

١٣ - وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وافقت الدائرة الابتدائية على التماس الادعاء فتح باب مرافعته من جديد ليقدم أدلة لم تظهر إلا مؤخرًا. ومنحت الدائرة الابتدائية بعد ذلك دفاع تشيرماك وماركاتش الإذن بالطعن في قرار السماح للادعاء بفتح باب مرافعته من جديد. وقدم دفاع تشيرماك وماركاتش طعنيهما في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠.

١٤ - ولم توقف الدائرة الابتدائية سير الدعوى ريثما يُبت في الطعن. وسيفتح باب مرافعة الادعاء من جديد باستدعاء ثلاثة شهود في الأسبوع الأول من شهر حزيران/يونيه. وسيستدعي دفاع تشيرماك وماركاتش آخر شهود الطعن في الأسبوع الثاني أو الثالث من حزيران/يونيه، وهو ما يُتوقع أن يُنهي مرحلة عرض الأدلة في هذه القضية.

دورديفيتش

١٥ - بدأت مرافعة الدفاع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ واختُتِمت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠. وستُقدم المذكرات النهائية للمحاكمة في تموز/يوليه ٢٠١٠، ومن المقرر الاستماع للمرافعات الشفوية يومي ١٣ و ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠. ومن المرجح أن يصدر الحكم في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

بريشيتش

١٦ - اختُتِمت مرافعة الادعاء في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ كما كان مقرراً. وعقب حالات تأخير تتعلق بعدم كفاية إفصاح الدفاع، بدأ الدفاع مرافعته في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٠.

١٧ - وتأجل مؤخرًا عرض أدلة الدفاع لثلاثة أسابيع من أجل إتاحة الوقت لفريق الدفاع ليحلل دفاتر ملاديتش. وتذكر دفاتر ملاديتش أنشطة العديد من شهود النفي المقرر أن يدلوا بشهاداتهم.

برليتش وآخرون

١٨ - اختُتِمت في أوائل نيسان/أبريل ٢٠١٠ خمس مرافعات للدفاع من أصل ست مرافعات، في هذه المحاكمة التي تضم قيادات. ولا تزال مرافعة أحد المتهمين، وهو براليك،

مفتوحة لتقديم إفادات خطية مختلفة للشهود. ويود دفاع براليك تقديم ١٥٥ إفادة للشهود، وهذه المسألة معروضة على دائرة الاستئناف. واستنادا إلى القرار الذي سَـُـصدره دائرة الاستئناف، قد يكون من الممكن استدعاء عدد من شهود براليك الإضافيين. ومن المتوقع أن يُطلب حضور عدد من هؤلاء الشهود إلى المحكمة لمواجهةهم واستجوابهم.

١٩ - وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، قدم الادعاء طلبا للدائرة الابتدائية لفتح باب مرافعته من جديد. واستند الادعاء إلى خمسة مقتطفات من دفاتر ملاديتش، واحتفظ بالحق في طلب الإذن في الاستناد إلى شرائط ملاديتش عندما تُرَقَم وتُحلل. ولا يتوقع الادعاء أن يكون لفتح باب مرافعته من جديد أثر كبير على الجدول الزمني للمحاكمة.

شيشيلي

٢٠ - بدأ الادعاء عرض الأدلة ضد فويسلاف شيشيلي في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأجلت المحاكمة عدة مرات لأسباب مختلفة. واستؤنفت المحاكمة مرة أخرى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقامت الدائرة الابتدائية مؤخرا بتحويل جميع من تبقى من شهود الإثبات إلا واحدا إلى شهود للدائرة لمواجهة رفضهم للمثول كشهود إثبات. وقد تسببت مشاكل تأمين حضورهم في تأخير المحاكمة لعدة أشهر. وأدلى آخر شهود الدائرة بشهادته يومي ١١ و ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠.

٢١ - من غير الواضح ما إذا كان شاهدان آخران من شهود الدائرة يتمتعان بوضع صحي جيد. ولم تحدد الدائرة الابتدائية بعد ما إذا كان هذان الشاهدان سيُـُـلـُـزمان الإدلاء بشهادتهما أمام المحكمة أو ما إذا كانت ستقبل شهادتهما الخطية عوض حضورهما إلى المحكمة.

٢٢ - وأمرت الدائرة الابتدائية الادعاء بتقديم التماسات فيما يتعلق بجميع المسائل التي لم يُـُـبت فيها بعد، وذلك بحلول الأول من حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويتوقع الادعاء الانتهاء من مرافعته قبل الاستراحة القضائية في تموز/يوليه ٢٠١٠.

ستانيشيتش و سيماتوفيتش

٢٣ - بعد سلسلة من حالات التأخير بسبب اعتلال صحة ستانيشيتش و وفاة المحامي الرئيسي لسيماتوفيتش العام الماضي، تتابع المحاكمة أعمالها الآن بجدول زمني تُـُـعـُـقد فيه الجلسات ليومين في الأسبوع. ويقدم الادعاء مرافعته حاليا. ومُنح فريق الدفاع عن سيماتوفيتش المشكل حديثا فترة سماح للتحضير، شملت تأجيلين مجموعهما سبعة أسابيع واتفقا على ترتيب استدعاء شهود الإثبات الأكثر تعقيدا في مرحلة لاحقة من المحاكمة (من أجل إتاحة وقت إضافي للإعداد لمواجهة الشهود واستجوابهم).

٢٤ - وُخِصَّتْ لمرافعة الادعاء ١٣٠ ساعة. وبحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٠، كان الادعاء قد أنجز شهادات ٢٥ شاهداً من شهوده الـ ١٠١ في وقت أقصر من المقدر أصلاً. ونتج الوفرة في الوقت عن جهود بُذلت لالتماس شهادات معينة في صورة خطية من شهود يدلون بشهادتهم شفويًا (مثل الشهادات المتعلقة بالمعلومات الأساسية وتقييمات صحة الوثائق). ويجري فريقا الادعاء والدفاع مناقشات قبل الجلسات عن مسائل قانونية بهدف التركيز على المسائل موضع الخلاف وتسويتها قبل إثارتها في المحكمة، كما يتناولان العديد من المسائل من خلال المذكرات و/أو المراسلات من أجل كفالة استغلال وقت المحكمة للنظر في الأدلة.

ستانيشيتش وزوبليانين

٢٥ - أنجز الادعاء أكثر من نصف مرافعته في المحاكمة التي بدأت في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ولم يتسن الالتزام بالجدول الزمني للمحاكمة لأسباب متنوعة، من بينها مشاكل وضع الجدول الزمني بسبب اعتلال صحة الشهود، ووجود قرارات لم يُتَّ في شأن مسائل رئيسية متنوعة، ومسائل إجرائية.

٢٦ - وخفض الادعاء بقدر كبير من الوقت اللازم لتقديم مرافعته عن طريق استغلال الشهادات الخطية والوقائع المفصول فيها سابقاً بأفضل شكل ممكن. فعلى سبيل المثال، اتفق الادعاء والدفاع على "مكتبة قانونية" (مجموعة كبيرة من الوثائق الدستورية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقضية). كما التمس الادعاء أيضاً قبول مجموعات كبيرة من الوثائق.

٢٧ - ولكن في ١ نيسان/أبريل عام ٢٠١٠، أصدرت الدائرة الابتدائية قراراً هاماً قضت فيه بأنها لن تعتمد بعد ذلك على العديد من الوقائع المفصول فيها سابقاً. وطلب الإذن بالظعن لأن القرار، الذي صدر بعد أكثر من ستة أشهر من بدء مرافعة الادعاء، يقوض الأساس الذي استند إليه في اختيار شهود الإثبات. وفي حال رفض الإذن، سيلتمس الادعاء إضافة ما يصل إلى ٢٠ شاهداً جديداً، مما سيُطيل من المحاكمة لبضعة أسابيع.

كاراجيتش

٢٨ - قدم الادعاء بيانه الاستهلاكي في قضية كاراجيتش في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ورفض المتهم حضور الجلسة الافتتاحية وأجلت المحاكمة. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أمرت الدائرة الابتدائية بتعيين محام لتمثيل مصالح المتهم في المحاكمة إن استلزم الأمر ذلك في نهاية المطاف. وأجلت المحاكمة مرة أخرى إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٠، حتى يتسنى للمحامي المعيّن التحضير للقضية.

٢٩ - وأدلى المتهم ببيانه الاستهلاكي يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠١٠. وتأخر سير الدعوى بسبب طلب آخر للمتهم بالتأجيل. ورُفض طلبه من الدائرة الابتدائية، ولاحقاً من دائرة الاستئناف. واستؤنفت المحاكمة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بالاستماع إلى أول شهود الإثبات. ويمثل المتهم نفسه في حين يعمل المحامي المعين كمحامي احتياط. والآن تمضي المحاكمة قدماً على نحو منتظم، حيث بدأت بجدول زمني تعقد فيه الجلسات لثلاثة أيام في الأسبوع وتعد الآن لأربعة أيام في الأسبوع.

٣٠ - ويذلل الادعاء كل جهد ممكن لتقليص عرض الأدلة خلال المحاكمة مع الوفاء في الوقت نفسه بالتزاماته بإثبات الدعوى المرفوعة ضد كاراجيتش. وقُدمت شهادات جميع شهود الإثبات خطياً. ولن يضطر بعض الشهود للإدلاء بشهادتهم حضورياً. أما الشهود الذين يتعين عليهم الإدلاء بالشهادة، فإن تقديم شهادتهم خطياً يقلل إلى حد كبير من طول شهادتهم الشفوية. وقدم الادعاء التماسات إلى الدائرة الابتدائية لتحيط علماً من الناحية القضائية بالوقائع المفصول فيها من القضايا السابقة. بالإضافة إلى ذلك، يطلب الادعاء إلى الدائرة بشكل منتظم أن تجيز الوثائق كأدلة بشكل مباشر متى كان ذلك مناسباً، لتجنب إضاعة المزيد من الوقت في تقديم كل وثيقة خلال شهادة أحد الشهود.

توليمير

٣١ - قدم الادعاء التماساً، في شباط/فبراير ٢٠٠٩، يطلب فيه أن تقبل الدائرة الابتدائية شهادات ١١٨ من ١٨٩ شاهداً من شهود الإثبات خطياً، دون الشهود الذين سيتعين عليهم الحضور إلى المحكمة. وفي حال الاستجابة لذلك التماس، فإن هذا التدبير سيساعد على الإسراع بوتيرة انعقاد المحاكمة. وبدأ الادعاء في استدعاء الشهود في ١١ آذار/مارس ٢٠١٠.

٣٢ - وتمضي المحاكمة قدماً على نحو منتظم. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، ستنقل المحاكمة إلى جدول زمني تعقد فيه الجلسات لأربعة أيام في الأسبوع.

الفاران

٣٣ - لا يزال راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش فارين. وقد فصلت لائحة اتهام راتكو ملاديتش عن قضية كاراجيتش في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ ليتسنى الشروع في تلك القضية.

٣٤ - وقام الادعاء باستكمال وتبسيط لائحة اتهام ملاديتش لتتوافق مع أحدث لائحة اتهام لكاراجيتش، وعرضها على قاضي الإقرار في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠. وستتيح لائحة الاتهام

المستكملة سير الدعوى ضد راتكو ملاديتش بقدر أكبر من الكفاءة عند القبض عليه وتقديمه للمحاكمة.

التقدم المحرز في دعاوى الاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف حكما في قضية بوشكوسكي وتارتشولوفسكي. ومن المتوقع صدور حكم في قضية هاراديناي وآخرون في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. واستمعت دائرة الاستئناف إلى المرافعات الشفوية في قضية راسيم ديليتش في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتوفي ديليتش يوم ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ قبل أن يتسنى لدائرة الاستئناف إصدار الحكم. وطلبت عائلته من دائرة الاستئناف أن تصدر حكما يحقق مصلحة العدالة. وأنجزت مذكرات الاستئناف في قضية ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش. وستستمع دائرة الاستئناف إلى المرافعات الشفوية من الأطراف في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأنجزت أيضا مذكرات الاستئناف في قضية ساينوفيتش وآخرون، وهي أول قضية لعدة متهمين تبلغ مرحلة الاستئناف.

٣٦ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، سيتلقى مكتب المدعي العام الحكم الابتدائي في قضية بوبوفيتش وآخرون. ويُتوقع استمرار تقديم موجزات الاستئناف حتى أوائل عام ٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك، وخلال الأشهر الستة المقبلة، ستتلقى شعبة الاستئناف الأحكام الابتدائية في عدة قضايا أخرى: قضية غوتوفينا وآخرون، وقضية دورديفيتش، وربما قضية بريشيتش. وستستلزم جميع الأحكام الابتدائية استعراضا لتقصي ما قد تنطوي عليه من أخطاء قانونية ووقائية، وقد يستتبع ذلك تقديم الادعاء لطلب استئناف. ويتوقع أن يقدم كل متهم يُدان طلب استئناف. وخلال تلك الفترة، ستكون لدى شعبة الاستئناف باستمرار قائمة بما لا يقل عن ٢٠ دعوى استئناف.

٣ - التعاون الدولي

٣٧ - يواصل مكتب المدعي العام التماس التعاون الكامل من دول يوغوسلافيا السابقة وغيرها من الدول من أجل تنفيذ ولايته وتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. ومن شأن عدم تلبية الدول بصورة مرضية وحسنة التوقيت لطلبات الادعاء أن يؤثر على قدرة المدعي العام على عرض ما يكفي من الأدلة، وربما يؤدي إلى تمديد الفترة اللازمة للإجراءات في المحكمة.

التعاون من جانب دول يوغوسلافيا السابقة

٣٨ - لا يزال تعاون دول يوغوسلافيا السابقة بالغ الأهمية، ولا سيما في المجالات التالية: (أ) الوصول إلى المحفوظات والوثائق والشهود؛ (ب) حماية الشهود؛ (ج) بذل الجهود للعثور على الفارين المتبقين واعتقالهما ونقلهما (بما في ذلك اتخاذ تدابير ضد من يقدم الدعم لهما).

٣٩ - ومن أجل تقييم التعاون، اجتمع المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع السلطات السياسية والقضائية في صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك. وطوال الأشهر الستة الماضية، بقي أعضاء مكتب المدعي العام أيضا على حوار مباشر مع مسؤولين حكوميين رئيسيين، بما في ذلك مكاتب الادعاء العام الوطنية.

تعاون صربيا

٤٠ - ما زال مكتب المدعي العام يلتمس من صربيا تعاونها في مجالين رئيسيين. ذلك أنه يطلب منها في المقام الأول أن تقدم الدعم في المحاكمات والطعون الجارية. ويلتمس منها، ثانيا، المساعدة في المسألة الجوهرية المتمثلة في إلقاء القبض على الفارين راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش.

دعم المحاكمات والطعون الجارية

٤١ - ظلت صربيا تستجيب في الوقت المناسب وعلى نحو ملائم لطلبات مكتب المدعي العام بشأن الحصول على الوثائق والمحفوظات والوصول إلى الشهود. وقد استُجيب لجميع الطلبات حتى الآن. وواصل المجلس الصربي للتعاون مع المحكمة الاضطلاع بنجاح بمهام التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية بهدف معالجة طلبات مكتب المدعي العام.

٤٢ - واستمرت السلطات الصربية في تيسير مثل الشهود أمام المحكمة، بما في ذلك تسليم أوامر الحضور إلى الأفراد. وأعرب مكتب المدعي العام عن قلقه إزاء إمكانية ضلوع بعض الموظفين داخل المؤسسات الحكومية في تخويف شهود الإثبات وتهديدهم حسب بعض المزاعم. وسارع مكتب المدعي العام الصربي المعني بجرائم الحرب وهيئات إنفاذ القانون إلى العمل واتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة الشهود المهددين.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت السلطات الصربية بنجاح ببعض أنشطة التحقيق شملت عمليات تفتيش وحجز. ففي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، أجرى فريق العمل الصربي المسؤول عن تعقب الفارين تفتيشا لشقة زوجة راتكو ملاديتش. وحُجزت أغراض كثيرة خلال التفتيش، بينها ١٨ دفترًا يحتوي على مذكرات راتكو ملاديتش المكتوبة بخط

يده وقت الحرب، وأشرطة مرتبطة بها. وتتضمن الدفاتر أكثر من ٣٠٠٠ صفحة مكتوبة بخط اليد.

٤٤ - وفي نهاية آذار/مارس ٢٠١٠، قدمت الحكومة الصربية إلى الادعاء صوراً ممسوحة عن دفاتر راتكو ملاديتش. وفي مطلع أيار/مايو ٢٠١٠، سلّمت الحكومة الدفاتر والأشرطة الأصلية. واستناداً إلى الاستعراض الأولي الذي أجراه الادعاء لهذه المواد، فإنها تحتوي على معلومات قيّمة للغاية، تُعرض الآن باعتبارها أدلة في عدد من المحاكمات. ويرحب مكتب المدعي العام بهذا التطور الهام، وكذلك بأنشطة التحقيق الفعال التي تضطلع بها السلطات وتسليمها إياه تلك المواد على وجه السرعة.

٤٥ - ومع مراعاة الجداول الزمنية الصارمة للمحاكمات، يشجع مكتب المدعي العام السلطات الصربية على مواصلة الاستجابة بفعالية لطلباته المتعلقة بالحصول على المساعدة. وستظل المساعدة التي تقدمها صربيا بالغة الأهمية لتمكين المحكمة من أن تكمل بنجاح ما تبقى من محاكمات وطعون.

القبض على الفارين

٤٦ - لا يزال الجانب المعلق الأهم من جوانب المساعدة التي تقدمها صربيا إلى مكتب المدعي العام هو إلقاء القبض على الفارين. ولم يُكشف حتى الآن أي دليل يشير إلى أن راتكو ملاديتش غير موجود في صربيا.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل مكتب المدعي العام يجري اتصالات وثيقة بالوكالات الصربية المكلفة بتحديد مكان الفارين وإلقاء القبض عليهما. وجرى بانتظام إطلاع المدعي العام وبعض كبار الموظفين العاملين معه على الأعمال التي تضطلع بها تلك الوكالات في ذلك الصدد. وشملت الإحاطات التي قدّمها المسؤولون الصرب نطاق وطابع التدابير المتخذة ومسارات التحقيق المتبعة والعمليات المنفّذة.

٤٨ - وقبل ستة أشهر، أبلغ مكتب المدعي العام عن عدد من التطورات في الكفاءة والمهنية اللتين تميزان إجراءات السلطات الصربية في البحث عن الفارين. ويعترف مكتب المدعي العام بالجهود المتواصلة التي تبذلها دوائر العمليات في صربيا، والدور الرئيسي الذي يؤديه مجلس الأمن القومي في تنسيق جهود مختلف الوكالات الأمنية. غير أن مكتب المدعي العام، في ظل عدم تحقيق نتائج ملموسة وعقب فحص دقيق لما اضطلع به من أنشطة تنفيذية، يوصي بقوة بإعادة نظر معمّقة للاستراتيجيات المتبعة.

٤٩ - وقد حدد مكتب المدعي العام وأبرز المجالات التي يمكن فيها تحسين ما تتبعه السلطات الصربية في عملياتها من نهج وتحليل ومنهجيات. وقد أمضت الوكالات الصربية وقتاً ثميناً في انتهاج مسارات تحقيق مستقلة، بدلاً من اتباع خيوط تحقيق متعددة في آن واحد. ولذلك فإن صربيا مدعوة إلى زيادة قدراتها العملية، واعتماد نهج أكثر صرامة ومتعدد الاختصاصات للقبض على الفارين.

٥٠ - ويجب أن تقدم الحكومة الصربية دعمها التام لدوائر العمليات التي كلفت بتعقب الفارين وإلقاء القبض عليهما. ولا بد من توفير الدعم المالي واللوجستي والسياسي المتواصل. وليس هناك خيار آخر غير القبض فوراً على الفارين المتبقين، راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش.

تعاون كرواتيا

٥١ - يلي التعاون الذي تبديه كرواتيا عموماً احتياجات مكتب المدعي العام. كما يُستجاب بكفاءة لطلبات المساعدة وتتاح إمكانية الوصول إلى الشهود والحصول على الأدلة دون عراقيل أو تأخير لا مبرر له. غير أن الطلب المقدم من مكتب المدعي العام المتعلق بوثائق عسكرية هامة مرتبطة بعملية العاصفة لا يزال عالقاً.

٥٢ - وبالرغم من عدم إحراز تقدم في التحقيقات الإدارية التي تجريها كرواتيا، رحب المكتب في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر الماضي بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات. وأنشئت هذه الفرقة للقيام على وجه الخصوص بدراسة أوجه القصور المحددة في التحقيقات الإدارية وفي تحديد أماكن الوثائق العسكرية المفقودة أو الإبلاغ عنها.

٥٣ - وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت فرقة العمل التابعة للحكومة الكرواتية ستة تقارير، تصف أساساً الأعمال التي اضطلعت بها الفرقة منذ إنشائها. ولم يتلق مكتب المدعي العام في الفترة المشمولة بالتقرير أي وثيقة من الوثائق العسكرية المفقودة.

٥٤ - ومع أن مكتب المدعي العام يلاحظ تحسناً عاماً في نوعية التحقيقات الإدارية الكرواتية من حيث طريقة إجرائها، ما زالت التحقيقات لا ترقى إلى توفير وصف كامل لحثيات الوثائق المطلوبة. ولا تزال مسارات التحقيق الرئيسية غير مستكشفة بعد.

٥٥ - وفي أحدث الطلبات المقدمة إلى الدائرة الابتدائية بشأن هذه المسألة التي طال أمدها، ظل المكتب متمسكاً بموقفه الذي أعرب فيه عن عدم تزويده بالوثائق أو الإبلاغ عنها وعدم المضي في مجالات التحقيق على نحو كاف.

٥٦ - وستُبقى الدائرة الابتدائية هذه المسألة قيد نظرهما. ومع قرب انتهاء محاكمة قضية غوتوفينا وآخرون، ما زال مكتب المدعي العام يلتزم الحصول على الوثائق التي ظلت موضوع الإجراءات المشمولة بالمادة ٥٤ مكررا منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ولذلك يحث المكتب كرواتيا مجددا على تكثيف تحقيقاتها الإدارية والإبلاغ التام عن الوثائق المفقودة قبل انتهاء المحاكمة.

تعاون البوسنة والهرسك

٥٧ - استجابت سلطات البوسنة والهرسك على النحو المناسب لطلبات المساعدة المتعلقة بالوثائق والاطلاع على محفوظات الحكومة. وما زالت السلطات تقدم أيضا المساعدة بتيسير مشول الشهود أمام المحكمة.

٥٨ - وتواصل البوسنة والهرسك اتخاذ تدابير ضد كل من يقدم الدعم للفارين. ويشجع مكتب المدعي العام السلطات المعنية بإنفاذ القانون والسلطات القضائية في البوسنة والهرسك على اتخاذ التدابير الضرورية ضد كل من يساعد الفارين المتبقين على الإفلات من العدالة أو يعرقل بشكل آخر تنفيذ ولاية المحكمة بفعالية.

٥٩ - وما زال رادوفان ستانكوفيتش، الذي أدانته المحكمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب (بما في ذلك الاغتصاب)، حرا طليقا، مما يبعث على القلق. وقد نقلته المحكمة إلى البوسنة والهرسك في أيار/مايو ٢٠٠٥ عملا بالمادة ١١ مكررا، لكنه فرّ من السجن بينما كان يقضي عقوبة مدتها ٢٠ سنة في فوتشا. وأدانت محكمة البوسنة والهرسك ثلاثة أشخاص (بمن فيهم رانكو ستانكوفيتش، أخ رادوفان ستانكوفيتش) بجرمة تيسير فرار المحتجز. ويشجع مكتب المدعي العام سلطات البلد وكذلك الدول المجاورة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإلقاء القبض على ستانكوفيتش.

٦٠ - ويواصل مكتب المدعي العام دعم المحاكمات الجارية في قضايا جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، ولا سيما أعمال المدعي العام التابع للدولة والإدارة الخاصة لجرائم الحرب. وينظر مكتب المدعي العام للدولة ومكتب الإدارة الخاصة في القضايا المشمولة بالمادة ١١ مكررا وفي مواد التحقيق التي يحيلها مكتب المدعي العام. ويرحب المدعي العام بالقرار المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ المتعلق بتمديد ولايات الموظفين الدوليين وموظفي الدعم. غير أن التأخر في تمديد الولايات أثر سلبا في عمل المكتب. فقد غادر العديد من الموظفين، مما أدى إلى تأخر كبير في التحقيقات والمحاكمات والطعون.

٦١ - وأدلت شخصيات سياسية ببيانات طوال الفترة المشمولة بالتقرير تدعم فيها الأفراد المدانين بانتهاك القانون الإنساني الدولي، وتنكر وقوع جرائم أثبتتها القضاء. ولا يمكن قبول هذه البيانات التي تضر بالتعاون مع المحكمة وتؤثر فيه مباشرة. فهي تثني الشهود عن تقديم الأدلة وتقوض الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والاستقرار في مجتمعات خارجة من النزاع.

التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في المسائل القضائية

٦٢ - يظل التعاون في المسائل القضائية بين دول يوغوسلافيا السابقة بالغ الأهمية في تنفيذ ولاية المحكمة.

٦٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، اتفقت البوسنة والهرسك وكرواتيا على تعديل لاتفاق "التنفيذ المتبادل لقرارات المحكمة في القضايا الجنائية" للسماح للأشخاص المحكوم عليهم في دائرة الاستئناف (أحكاما نهائية) بقضاء مدد عقوباتهم في أحد البلدين. كما وقّعت البوسنة والهرسك وصربيا، في شباط/فبراير ٢٠١٠، على تعديلات لاتفاقي "التنفيذ المتبادل لقرارات المحكمة في القضايا الجنائية" و "المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل المدنية والجنائية". وإضافة إلى تسهيل إمكانية قضاء مدد العقوبات في البلد الآخر، توسع هذه التعديلات نطاق المساعدة القانونية بين الدولتين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أبرم مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في صربيا ومكتب المدعي العام في كرواتيا "الاتفاق الثنائي بشأن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية". وحققت المعلومات والأدلة المتبادلة نتيجة لذلك فوائد ملموسة، وأضحت تشكل أساسا جيدا لتحسين التعاون في المستقبل.

٦٤ - ورغم هذه التطورات، ما زالت هناك عقبات قانونية أمام التعاون. فكل دولة تمنع تسليم المجرمين على أساس الجنسية ولديها عوائق قانونية أخرى تمنع نقل قضايا جرائم الحرب من دولة إلى أخرى. ولا يزال المدعون العامون من دول مختلفة يجرون تحقيقات متوازية في جرائم الحرب تتعلق بالجرائم نفسها. وتهدد هذه الحالة نجاح عملية التحقيق في قضايا جرائم الحرب ومحاكمة مرتكبيها وتؤدي إلى تفاقم مشكلة الإفلات من العقاب. فيجب إذن على جميع دول المنطقة أن تعالج هذه المسائل المهمة على وجه السرعة.

٦٥ - وبعد إغلاق المحكمة، ستستمر المحاكمات المتعلقة بقضايا جرائم الحرب على الصعيد الإقليمي. وستزداد كثيرا أهمية عمليات التفاعل المهني والنزيه في إطار تسوده روح التعاون بين مكاتب الادعاء العام المحلية، نظرا لتراكم القضايا. ومن الضروري أيضا تحديد خطوط اتصال واضحة وتبادل المعلومات. ويشجع مكتب المدعي العام المدعين العامين في جميع أنحاء صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك على معالجة المشاكل التي نشأت خلال الفترة المشمولة

بالتقرير. وسيساعد تحسين التعاون الإقليمي على التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي ومحاكمة مرتكبيها.

تعاون الدول والمنظمات الأخرى

٦٦ - يعتمد مكتب المدعي العام على دول ومنظمات دولية أخرى لتوفير الوثائق والمعلومات والشهود من أجل المحاكمات والطعون. ومن المهم أيضاً أن يقدم المجتمع الدولي مساعدته الأساسية في توفير الحماية للشهود، وتقديم الدعم، عند الضرورة، لتغيير أماكن إقامة الشهود.

٦٧ - ويعرب مكتب المدعي العام عن تقديره للدعم المقدم من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والمنظمات غير الحكومية، بما فيها تلك العاملة في يوغوسلافيا السابقة. وسيظل هذا الدعم حاسماً إلى أن تتم المحكمة أعمالها.

٤ - الانتقال إلى المحاكمة المحلية

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أكمل مكتب المدعي العام إحالة ملفات القضايا وفقاً لاستراتيجية الإنجاز. ويواصل المكتب دعم جهود المحاكمة الوطنية عن طريق تيسير الحصول على مواد التحقيق والأدلة المتاحة في لاهاي.

٦٩ - ويحتفظ مكتب المدعي العام بعلاقات عمل مباشرة جيدة مع مكاتب المدعين العامين في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا. والمدعون العامون المعنيون بالاتصال في هذه المكاتب يعملون في لاهاي ويدعمون المحاكمات الوطنية لجرمي الحرب. ويشارك المدعون العامون المعنيون بالاتصال في "المشروع المشترك بين المفوضية الأوروبية والمحكمة لتدريب المدعين العامين الوطنيين والفنيين الشباب من يوغوسلافيا السابقة". وهذا المشروع يموله الاتحاد الأوروبي.

القضايا المشمولة بالمادة ١١ مكرراً

٧٠ - في حين أحيلت جميع القضايا المشمولة بالمادة ١١ مكرراً إلى البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا، فإن رصد التقدم المحرز فيها لا يزال مستمراً.

- وأغلقت ملفات خمس من القضايا الست التي أحيلت إلى البوسنة والهرسك بصدور أحكام نهائية. وما زالت القضية الأخيرة، المتعلقة بميلوراد تريبيتش (الذي أُدين بتهمة الإبادة الجماعية وحُكم عليه بالسجن لمدة ٣٠ سنة)، جارية في مرحلة الاستئناف.

وتقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا برصد إجراءات استئناف قضية تربيتش وتقديم تقارير دورية إلى مكتب المدعي العام. ويقدم المدعي العام تقارير مرحلية فصلية إلى مجلس الإحالة التابع للمحكمة.

- وأُغلق ملف القضية التي أُحيلت إلى كرواتيا. ففي ١١ آذار/مارس ٢٠١٠، أصدرت المحكمة العليا حكم استئناف ضد رحيم أدبي وميركو نوراتش. وأكدت المحكمة براءة أدبي وخفّضت عقوبة نوراتش من سبع إلى ست سنوات.
- وما زالت قضية كوفاتشيفتش التي أُحيلت إلى صربيا معلقة في انتظار تحديد ما إذا كانت حالة المتهم تسمح بمثوله أمام المحكمة. وتقدم السلطات الصربية تقارير دورية عن وضع هذه القضية.

إحالة مواد التحقيق إلى السلطات الوطنية

٧١ - أكمل مكتب المدعي العام عملية إحالة مواد التحقيق إلى السلطات الوطنية. فقد أُحيل ١٧ ملفا يتضمن مواد تحقيق بشأن ٤٣ متهما إلى مكاتب المدعين العامين في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا. ويواصل المكتب دعم القضايا عن طريق تقديم المساعدة لأغراض المتابعة.

طلبات المساعدة المقدمة من السلطات القضائية الوطنية

٧٢ - يتواصل تعزيز التعامل بين مكتب المدعي العام ومكاتب المدعين العامين في المنطقة. وبلغ مجموع طلبات المساعدة الواردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٢٧ طلبا. وقدمت السلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة ٩٤ طلبا (٥٩ من البوسنة والهرسك، و ٢٦ من كرواتيا، و ٩ من صربيا). وعدد من هذه الطلبات معقد ويتطلب قدرا كبيرا من البحث والمساهمة من مكتب المدعي العام. واضطلع المدعون المعنيون بالاتصال بدور رئيسي في العديد من الطلبات المرتبطة بالقضايا المرفوعة ضد المتهمين المائلين أمام المحكمة.

٧٣ - وبلغ عدد الطلبات المقدمة من الدول الأخرى التي تحقق في جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة ٣٣ طلبا. وتهدف أغلبية هذه الطلبات إلى الحصول على وثائق وعلى إمكانية البحث في قاعدة بيانات الادعاء للمواد غير السرية غير المقيدة. وتشاورت وفود من مكاتب المدعين العامين وغيرها من وكالات إنفاذ القانون مع أفرقة المحاكمة التابعة للادعاء بشأن تحقيقاتها الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب. ووردت ثمانية طلبات من منظمات دولية.

تعزيز الشراكات ودعم المحاكمات الوطنية

٧٤ - يسعى مكتب المدعي العام إلى إقامة شراكة فعالة مع المدعين العامين والمحاكم في المنطقة، وتعزيز إجراء محاكمات محلية ناجحة لمرتكبي الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. ويهدف المكتب، من خلال مساعدة نظرائه الوطنيين، إلى تعزيز نظام العدالة الجنائية في المنطقة.

٧٥ - وأسهم المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة في تحقيق هذا النجاح. ويتوقع أن يتواصل تنفيذ المشروع في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. ومكتب المدعي العام ممتن للمفوضية الأوروبية على ما تقدّمه من دعم.

٧٦ - ويعمل ثلاثة مدعين عامين من المنطقة (واحد من البوسنة والهرسك وواحد من كرواتيا وواحد من صربيا) في لاهاي كمدينين معنيين بشؤون الاتصال في مكاتب المدعين العامين في قضايا جرائم الحرب في المنطقة. ويعمل المدعون المعنيون بالاتصال مع الفريق الانتقالي التابع لمكتب المدعي العام لبحث واستعراض المواد غير السرية غير المقيدة دعما للتحقيقات والقضايا المحلية المتعلقة بجرائم الحرب. ويقوم المحللون الجنائيون بتدريب المدعين المعنيين بالاتصال على منهجيات البحث والإجراءات فيما يتعلق بالمحاكمة. ويتشاور المدعون المعنيون بالاتصال مع خبراء المكتب وغيرهم من المختصين بشأن القضايا ذات الصلة والمسائل العامة.

٧٧ - ويستثمر أيضا المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة في تدريب الأخصائيين القانونيين الشباب المنتمين إلى يوغوسلافيا السابقة، ويسهم في بناء قدرات بلدان المنطقة مستقبلا على التعامل بفعالية مع قضايا جرائم الحرب المعقدة. وخلال الأشهر الستة الماضية، شارك ١٢ من الأخصائيين القانونيين الشباب في دعوى قضائية أساسية باعتبارهم أعضاء في فريق المحاكمة. وينطوي عملهم على مسائل وقائية وقانونية، ويشمل الإعداد للاستجوابات الرئيسية للشهود واستجواب الشهود من قبل الخصم، وصياغة الالتماسات والملخصات، وإجراء البحوث القانونية، وإعداد المذكرات والمحاضر والمراسلات، واستعراض الأدلة وإعدادها للمحاكمة. ويحضرون أيضا المحاضرات والعروض القانونية المتعلقة بعمل مكتب المدعي العام والمحكمة.

٥ - إدارة الموارد

تقليص حجم المكتب

٧٨ - بدأ مكتب المدعي العام تنفيذ استراتيجية التقليص في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بإلغاء ٢٠ وظيفة. وفي إطار عملية تقليص حجم المكتب، أُعيد توزيع ست وظائف من وحدة الأدلة على مكتب قلم المحكمة. ويعمل الآن هؤلاء الموظفون الستة على مسائل انتقالية.

٧٩ - وستشهد الأشهر المقبلة مزيداً من عمليات خفض عدد الوظائف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، يتوقع مكتب المدعي العام إلغاء ما مجموعه ٣٢ وظيفة، بما في ذلك وظيفتا رئيس الشعبة الابتدائية، برتبة مد-١، ومحامي الادعاء الأول، برتبة ف-٥.

٨٠ - ويبقى مكتب المدعي العام ملتزماً بإكمال جميع المحاكمات وتحقيق التخفيضات المطلوبة في الميزانية. غير أنه من النتائج الطبيعية لعملية التقليص تزايد معدل تناقص الموظفين. ونجاح مكتب المدعي العام في تنفيذ ولايته يتوقف على استبقاء الموظفين الأساسيين، حتى انتهاء المحاكمات. كما أن وجود موظفين أكفاء مهنيين ذوي خبرة، يفهمون الأساس القانوني والوقائي الذي يستند إليه المكتب في عمله، أساسي للوفاء بالالتزامات المتصلة بتنفيذ استراتيجية الإنجاز.

٨١ - ومكتب المدعي العام ملتزم بمساعدة موظفيه على إيجاد فرص عمل جديدة. وقد اتصل بعدد من المنظمات الدولية الأخرى، وهو سيواصل العمل، بمساعدة من الأجهزة الأخرى، على إيجاد ترتيبات عملية مرنة للبحث عن فرص عمل جديدة للموظفين الذين تشرف عقودهم على الانتهاء.

٨٢ - وسيتواصل تقليص حجم الشعبة الابتدائية على أساس الجداول الزمنية للمحاكمات (وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٦). وفي المقابل، جرى توسيع شعبة الاستئناف كي تستجيب للزيادة المتوقعة في عدد قضايا الاستئناف التي ستنشأ عن انتهاء المحاكمات.

التحضير للمستقبل والمسائل المتعلقة بإرث المحكمة

٨٣ - يواصل مكتب المدعي العام المشاركة والإسهام في المناقشات المتصلة بإنشاء آلية لتصريف الأعمال المتبقية. ويتعاطى ممثلو المكتب، بصفة منتظمة، مع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن ومكتب الشؤون القانونية بشأن الهيكل والصلاحيات والمهام المقترحة لآلية تصريف الأعمال المتبقية.

٨٤ - وتكتسي مسألة حفظ سجلات مكتب المدعي العام وإمكانية الاطلاع عليها مستقبلاً أهمية متزايدة. فالمواد السرية (التي تتضمن معلومات عن الشهود المشمولين بالحماية، والمواد المتعلقة بالمادة ٧٠ وغيرها من الوثائق الحساسة الواردة من الحكومات والمنظمات) يجب أن تحفظ وتفرض عليها القيود اللازمة لحماية حقوق السرية والأمن والخصوصية. ويقوم مكتب المدعي العام باتخاذ الخطوات اللازمة للتحضير لحفظ سجلاته، في حدود ما تسمح به موارده الحالية. ويعمل مكتب المدعي العام بشكل وثيق مع الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف وقلم المحكمة والأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل معالجة هذه القضايا.

٨٥ - ومن الجوانب الرئيسية لإرث مكتب المدعي العام أثره وتأثيره على المحاكمات المحلية المتعلقة بجرائم الحرب في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة. ويواصل المكتب تعزيز علاقاته مع نظرائه الإقليميين، عن طريق التدريب المستمر وتبادل المعلومات والمشروع الناجح للاتحاد الأوروبي والمحكمة.

٨٦ - واضطلع المدعي العام ونائبه وموظفون آخرون من مكتب المدعي العام بدور نشط في مؤتمر المحكمة الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٠ بشأن تقييم إرث المحكمة.

٨٧ - ويدرك مكتب المدعي العام الدور الأساسي للمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. فهذه المنظمات تدعم المحكمة وسيادة القانون في دول يوغوسلافيا السابقة، وتسهم في تعزيز العدالة الدولية. وسيواصل مكتب المدعي العام العمل بشكل وثيق مع هذه المنظمات في المستقبل.

٨٨ - ويدرك مكتب المدعي العام أن عمل المحكمة وما تخلّفه من إرث يكتسيان أهمية كبيرة بالنسبة للضحايا. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، التقى المدعي العام عدة مرات مع ممثلي جماعات الضحايا. وجرى أحد هذه اللقاءات في سربرينيتسا، في البوسنة والهرسك. ويكفل مكتب المدعي العام، من خلال اتصالاته المنتظمة مع جماعات الضحايا، أن يستند في النهج المتبع إزاء المسائل المتعلقة بالإرث إلى شواغل الضحايا.

٦ - الخلاصة

٨٩ - لا يزال مكتب المدعي العام ملتزماً التزاماً كاملاً بأهداف استراتيجية الإنجاز. وخلال الأشهر الستة الماضية، أحرز مزيد من التقدم في العمل المتصل بالمحاكمات والقضايا. غير أن حالات تأخير في إجراءات المحاكمة، لم يكن من الممكن تجنبها، أثرت على الجدول الزمني للمحاكمات. وسيواصل مكتب المدعي العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة إتمام إجراءات المحاكمة والاستئناف على وجه السرعة، مع احترام معايير المحاكمة العادلة.

٩٠ - ومن أجل إتمام إجراءات المحاكمة والاستئناف بنجاح، فإن المكتب ما زال يعتمد على تعاون الدول. وما زال إلقاء القبض على الفارين المتبقين، راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش، يكتسي أهمية قصوى، إذ يجب أن يمثل هذان المتهمان أمام المحكمة دون مزيد من التأخير.

٩١ - وتظل الأهداف الأساسية لمكتب المدعي العام هي إتمام إجراءات المحاكمة والاستئناف وإلقاء القبض على الفارين. غير أن المكتب يواصل العمل بشكل وثيق مع المدعين العامين الوطنيين المعنيين بقضايا جرائم الحرب. وقد تعززت هذه الصلات على مدى الأشهر الستة الماضية.

٩٢ - وبعد مرور سبعة عشر عاما على إنشاء المحكمة، فإن ضحايا الحروب في يوغوسلافيا السابقة ما زالوا يلتمسون العدالة. وبلوغ المحكمة المرحلة النهائية، من الضروري أن يوفر مجلس الأمن لمكتب المدعي العام الدعم اللازم لتمكينه من إنجاز ولايته وإتمام مهمته بنجاح.

الضميمة الأولى

١ - الأشخاص الذين أُدينوا أو بُرئوا في الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ (صفر)			
الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم
لا أحكام بالإدانة أو التبرئة			

٢ - الأشخاص الذين أُدينوا بتهمة انتهاك حرمة المحكمة أو بُرئوا منها في الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ (١)			
الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم
زُهديا تاباكوفيتش	شاهدة للدفاع عن ميلان لوكيتش في قضية لوكيتش ضد لوكيتش	٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	١٥ آذار/مارس ٢٠١٠

الضميمة الثانية

المحاكمات الجارية في الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ (٢٥ متهما في ١٠ قضايا)				
القضية	الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	مكان المحاكمة
١ -	يادرانكو برليتش	رئيس الطائفة الكرواتية في البوسنة والهرسك	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	بدأت محاكمة "البوسنة والهرسك" في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
	برونو ستويتش	المسؤول عن وزارة الدفاع، جمهورية البوسنة والهرسك الكرواتية		
	سلوبودان برالياك	مساعد وزير الدفاع، جمهورية البوسنة والهرسك الكرواتية		
	ميليفيتش	نائب القائد العام، مجلس الدفاع الكرواتي		
	فالنتين كوريتش	رئيس إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي		
	بريسلاف بوسيتش	قائد الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي		
٢ -	ليوبيشا بير	عقيد، رئيس الأمن، الأركان العامة، الجيش الصربي البوسني	١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	بدأت محاكمة "سربرينيتسا" في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦
	دراغو نيكوليتش	ملازم ثان، رئيس الأمن، لواء زفورنك، الجيش الصربي البوسني	٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	ليوبومير بوروفكانين	مساعد قائد لواء الشرطة الخاص بوزارة الشؤون الداخلية، جمهورية صربسكا	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	فويادين بوبوفيتش	مقدم، رئيس الأمن، فيلق درينا، الجيش الصربي البوسني	١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	فينكو باندوريفيتش	مقدم، قائد لواء، فيلق زفورنك، الجيش الصربي البوسني	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	ميلان غفيرو	مساعد القائد للشؤون المعنوية والقانونية والدينية، الأركان العامة، الجيش الصربي البوسني	٢ آذار/مارس ٢٠٠٥	

	رادي فوي ميليتيش	رئيس العمليات والتدريب، الأركان العامة، الجيش الصربي البوسني	٢ آذار/مارس ٢٠٠٥	
٣ -	فويــــــــــــسلاف شيشيلي	رئيس الحزب الراديكالي الصربي	٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧
٤ -	أنتي غوتوفينا	قائد منطقة سبلت العسكرية، الجيش الكرواتي	١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	بدأت المحاكمة في
	إيفان تشيرماك	مساعد وزير الدفاع، قائد الشرطة العسكرية، كرواتيا	١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤	١١ آذار/مارس ٢٠٠٨
	ملادين ماركاتش	قائد الشرطة الخاصة، كرواتيا	١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤	
٥ -	مومتــــــــــــشيلو بريتشيتش	رئيس الأركان العامة، الجيش البوغوسلافي	٩ آذار/مارس ٢٠٠٥	بدأت المحاكمة في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨
٦ -	فلامــــــــــــتيمير دورديفيتش	مساعد وزير بوزارة الداخلية الصربية، رئيس إدارة الأمن العام بالوزارة	١٩ حزيران/ يونيه ٢٠٠٧	بدأت المحاكمة في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩
٧ -	ميتشو ستانيسيتش	وزير الداخلية، جمهورية صربسكا	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥	بدأت المحاكمة في
	ستويان زوبليانين	رئيس أو قائد المركز الإقليمي للأجهزة الأمنية الذي يشغله الصرب	٢١ حزيران/ يونيه ٢٠٠٨	١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩
٨ -	يوفيتشا ستانيسيتش	رئيس أجهزة أمن الدولة، جمهورية صربسكا	١٢ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في
	فرانــــــــــــكو سيماتوفيتش	قائد وحدة العمليات الخاصة، أجهزة أمن الدولة، جمهورية صربيا	٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣	٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
٩ -	رادوفــــــــــــان كارادزيتش	رئيس جمهورية صربسكا	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨	بدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩
١٠ -	زدرافكو توليمير	مساعد قائد الاستخبارات والأمن، الأركان العامة، الجيش الصربي البوسني	٤ حزيران/ يونيه ٢٠٠٧	بدأت المحاكمة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠

الضميمة الثالثة

١ - الأشخاص الذين وصلوا في الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ (صفر)			
الاسم	المنصب السابق	مكان الجريمة	تاريخ الوصول
لم تسجل حالات وصول جديدة			

٢ - الفارون الباقون في الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ (٢)			
الاسم	المنصب السابق	مكان الجريمة	تاريخ توجيه الاتهام
راتكو ملاديتش	قائد الأركان العامة، الجيش الصربي البوسني	البوسنة والهرسك	٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥
غوران هادزيتش	رئيس المنطقة الصربية المستقلة ذاتيا، سلافونيا بارانيا وسيرم الغربية	كرواتيا	٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

الضميمة الرابعة

الطعون التي أُخِذت منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ ^(١)			
(مع تاريخ التقديم والقرار)			
الطعون في الأحكام		الطعون التمهيدية	
٢٠٠٩/١١/١٦-٢٠٠٨/١٢/٢٩ ٢٠١٠/٠٣/١٨-٢٠٠٨/١٠/٢٠ ٢٠١٠/٠٣/١٨-٢٠٠٨/١٢/٢٩	١- زغيرانيرازو ICTR-01-73-A ٢- نشاميهغو ICTR-2001-63-A ٣- بيكيندي ICTR-01-72-A	٢٠٠٩/١١/٢٠-٢٠٠٩/١٠/١٩ ٢٠٠٩/١٢/١٧-٢٠٠٩/١٢/٠٨	المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ١- بوفيتش وآخرون IT-05-88-AR65.10 سري ١- برليتش وآخرون IT-04-74-AR65.19 سري ٢- برليتش وآخرون IT-04-74-65.23 سري ٣- ستانيسيتش وسيماتوفيتش IT-03-69-AR65.5 ٤- بوفيتش وآخرون IT-05-88-AR65.11 سري ٥- كارادزيتش IT-95-5/18-AR73.6 ٦- كارادزيتش IT-95-5/18-AR73.7
طعون أخرى			
٢٠١٠/٠١/٢٢-٢٠١٠/٠١/٠٧ ٢٠١٠/٠٤/١٥-٢٠١٠/٠٣/٠٩ ٢٠١٠/٠٢/٢٣-٢٠١٠/٠١/٢٨ ٢٠١٠/٠٣/٠٤-٢٠١٠/٠٢/٢٢ ٢٠١٠/٠٣/٢٥-٢٠١٠/٠٢/٢٢ ٢٠١٠/٠٣/٣٠-٢٠١٠/٠٣/٠٩ ٢٠١٠/٠٤/١٣-٢٠١٠/٠٢/٠١ ٢٠١٠/٠٤/١٩-٢٠١٠/٠٣/٢٤	المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ١- مركسيتش وآخرون IT-95-13/1-A ٢- بيريسيتش IT-04-81-Ar108bis.4 المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ١- روتاغاندا ICTR-96-3-R68 ٢- كاموهاندا ICTR-99-54A-AR68 ٣- نيتيغيك ICTR-96-14-R ٤- كاجيليجيلي ICTR-98-44A-R ٥- نشوغوزا ICTR-07-91-A ٦- بيزيمونغو وآخرون ICTR-99-50-AR73.6	٢٠٠٩/١٢/٢٤-٢٠٠٩/١٢/١٥ ٢٠١٠/٠١/٠٧-٢٠٠٩/١٢/٢٢ ٢٠١٠/٠١/٢٦-٢٠٠٩/١٢/١٨ ٢٠١٠/٠٢/١٢-٢٠١٠/٠١/١٩ ٢٠١٠/٠٣/٣١-٢٠١٠/٠٣/٠٩	
الإحالة			
		المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ١- نغيرومباتسي IT-98-44-AR65 ٢- بيزيمونغو وآخرون ICTR-99-50-AR73.8 ٣- نزابونيماننا ICTR-98-44D-AR7bis ٤- كاريميرا وآخرون	
الاستعراض			
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ١- نيتيغيك ICTR-98-44A-R ٢٠١٠/٠١/٢٧-٢٠٠٩/١٠/٢٨		٢٠٠٩/١٢/٠٨-٢٠٠٩/٠٩/٢٥ ٢٠٠٩/١٢/١٧-٢٠٠٩/٠٩/٣٠ ٢٠١٠/٠٢/٠٩-٢٠٠٩/١٢/٠٢ ٢٠١٠/٠٢/١٦-٢٠٠٩/٠٩/٢٣	

		٢٠١٠/٠٣/٢٣-٢٠٠٩/١١/٢٧	ICTR-98-44-AR91.2 ٥- كانياروكيغا ICTR-02-78-AR73
الازدراء			
٢٠٠٩/١٢/١٧-٢٠٠٩/٠٩/٠٧	١- سري	٢٠١٠/٠١/٢٧-٢٠٠٩/٠٨/١٠	٢- سري
٢٠١٠/٠٣/١٥-٢٠٠٩/٠٧/٢٢	١- نشوغوزا ICTR-07-91-A		

(١) مجموع عدد الطعون التي أُجريت منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ = ٢٧

الطعون التمهيدية = ١٢

الطعون في الأحكام = ٣

الطعون الأخرى = ٨

الإحالة = صفر

الاستعراض = ١

انتهاك حرمة المحكمة = ٣

الضميمة الخامسة

الطعون المتبقية في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ ^(٢)			
(مع تاريخ التقديم)			
الطعون في الأحكام		الطعون التمهيدية	
٢٠٠٨/٠٥/٠١ ٢٠٠٨/٠٧/٢٢ ٢٠٠٨/١٠/١٤ ٢٠٠٩/٠٥/٢٧ ٢٠٠٩/٠٧/٢١ ٢٠٠٨/١٢/٢٩ ٢٠٠٩/٠٣/١١ ٢٠٠٩/٠٧/٠٩ ٢٠٠٩/٠٩/٠٢ ٢٠١٠/٠٣/١٥ ٢٠١٠/٠٣/٢٩	الحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة	٢٠١٠/٠٤/٠٧ ٢٠١٠/٠٤/٢٨ ٢٠١٠/٠٢/١٥ ٢٠١٠/٠٤/١٩ ٢٠١٠/٠٤/١٩ ٢٠١٠/٠٥/١٠	الحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
	١ - هاراديناي وآخرون IT-04-84-A		١ - برليتش وآخرون IT-04-74-AR73.17
	٢ - بوسكوسكي وتاركولوفسكي IT-04-82-A		٢ - غوتوفينا وآخرون. IT-06-90-AR73.5
	(سيصدر الحكم في ٢٠١٠/٠٥/١٩)		
	٣ - ديليتش IT-04-83-A		
	٤ - ساينوفيتش وآخرون IT-05-87-A		الحكمة الجنائية الدولية لرواندا
	٥ - لوكيتش ولوكيتش IT-98-32/1-A		١ - كاريميرا ICTR-98-44-AR73.18
	الحكمة الجنائية الدولية لرواندا		٢ - كاريميرا ICTR-98-44-AR91.1
	١ - باغوسورا وآخرون ICTR-98-41A		٣ - كاريميرا ICTR-98-44-AR91.3
	٢ - روكوندو ICTR-01-70-A		٤ - نزابونيمانا ICTR-98-44D-AR7bis
طعون أخرى			
٢٠١٠/٠٢/٠٢	الحكمة الجنائية الدولية لرواندا		
	١ - نسينغيمانانا ICTR-01-69-A		
الإحالة			
الاستعراض			
٢٠١٠/٠١/٢٨	الحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة		
	١ - سلييفانكانين IT-95-13/1-R.1		
٢٠١٠/٠٥/٠٧	الحكمة الجنائية الدولية لرواندا		
	١ - ناهيمانانا ICTR-99-52B-R		
انتهاك حرمة المحكمة			
٢٠٠٩/٠٨/٢٥	الحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة		
	١ - سيسيلي IT-03-67-R77.2-A		
	سري		
٢٠٠٩/٠٩/٢٤	(سيصدر الحكم في ٢٠١٠/٠٥/١٩)		
	٢ - هارتمان IT-02-54-R77.5-A		

(٢) مجموع عدد الطعون المتبقية = ٢٢

الطعون التمهيدية = ٦

الطعون في الأحكام = ١١

الطعون الأخرى = ١

الإحالة = صفر

الاستعراض = ٢

انتهاك حرمة المحكمة = ٢

الضميمة السادسة

القرارات والأوامر التي صدرت منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩		(مع تاريخ الفصل)	
الحكومة الجنائية الدولية لرواندا	الحكومة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة		
١ - ١٢/٠٧ كانيارو كيغا	١ - ١١/١٨١ ساينوفيتش وآخرون		
٢ - ١٢/٠٧ نزابونيماننا	٢ - ١١/٢٥ لو كيتش ولو كيتش		
٣ - ١٢/٠٧ نسينغيماننا	٣ - ١٢/٠١ لو كيتش ولو كيتش		
٤ - ٠١/١١ باغوسورا وآخرون	٤ - ١٢/٠٦٤ ديليتش		
٥ - ٠١/١٣ كاموهاندا	٥ - ١٢/٠٤ ساينوفيتش وآخرون		
٦ - ٠١/١٩ باغوسورا وآخرون	٦ - ١٢/٠٤ لو كيتش ولو كيتش		
٧ - ٠١/١٩ باغوسورا وآخرون	٧ - ١٢/٠٧ لو كيتش ولو كيتش		
٨ - ٠١/١٩ باغوسورا وآخرون	٨ - ١٢/١٥ ديليتش		
٩ - ٠١/٢١ روكوندو	٩ - ١٢/١٦ ديليتش		
١٠ - ٠١/٢٩ باغوسورا وآخرون	١٠ - ١٢/١٦ لو كيتش ولو كيتش		
١١ - ٠٢/٠٢ روتاغاندا	١١ - ١٢/١٦ سيسيلي		
١٢ - ٠٢/٠٥ روكوندو	١٢ - ١٢/١٦ سيسيلي		
١٣ - ٠٢/٠٥ كاليمازيرا	١٣ - ١٢/٢٢ بوسكوسكي وتار كولوفسكي		
١٤ - ٠٢/٠٥ ريتزاهو	١٤ - ١٢/٢٣ ساينوفيتش وآخرون		
١٥ - ٠٢/١٦ كاريميرا وآخرون	١٥ - ١٢/٢٣ بوسكوسكي وتار كولوفسكي		
١٦ - ٠٢/١٧ كانيارو كيغا	١٦ - ٠١/١٣ ساينوفيتش وآخرون		
١٧ - ٠٢/١٨ روكوندو	١٧ - ٠١/١٩ بوسكوسكي وتار كولوفسكي		
١٨ - ٠٢/١٩ بيكيندي	١٨ - ٠١/١٩ بوسكوسكي وتار كولوفسكي		
١٩ - ٠٢/١٩ نثاميهيغو	١٩ - ٠١/٢٠ ساينوفيتش وآخرون		
٢٠ - ٠٢/٢٤ نييتيغيككا	٢٠ - ٠١/٢٦ ساينوفيتش وآخرون		
٢١ - ٠٢/٢٥ ريتزاهو	٢١ - ٠١/٢٨ ساينوفيتش وآخرون		
٢٢ - ٠٢/٢٦ ريتزاهو	٢٢ - ٠١/٢٨ ساينوفيتش وآخرون		
٢٣ - ٠٢/٢٦ باغوسورا وآخرون	٢٣ - ٠٢/٠٢ ساينوفيتش وآخرون		
٢٤ - ٠٣/٠٤ كاليمازيرا	٢٤ - ٠٢/٠٢ لو كيتش ولو كيتش		

القرارات والأوامر التي صدرت منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

(مع تاريخ الفصل)

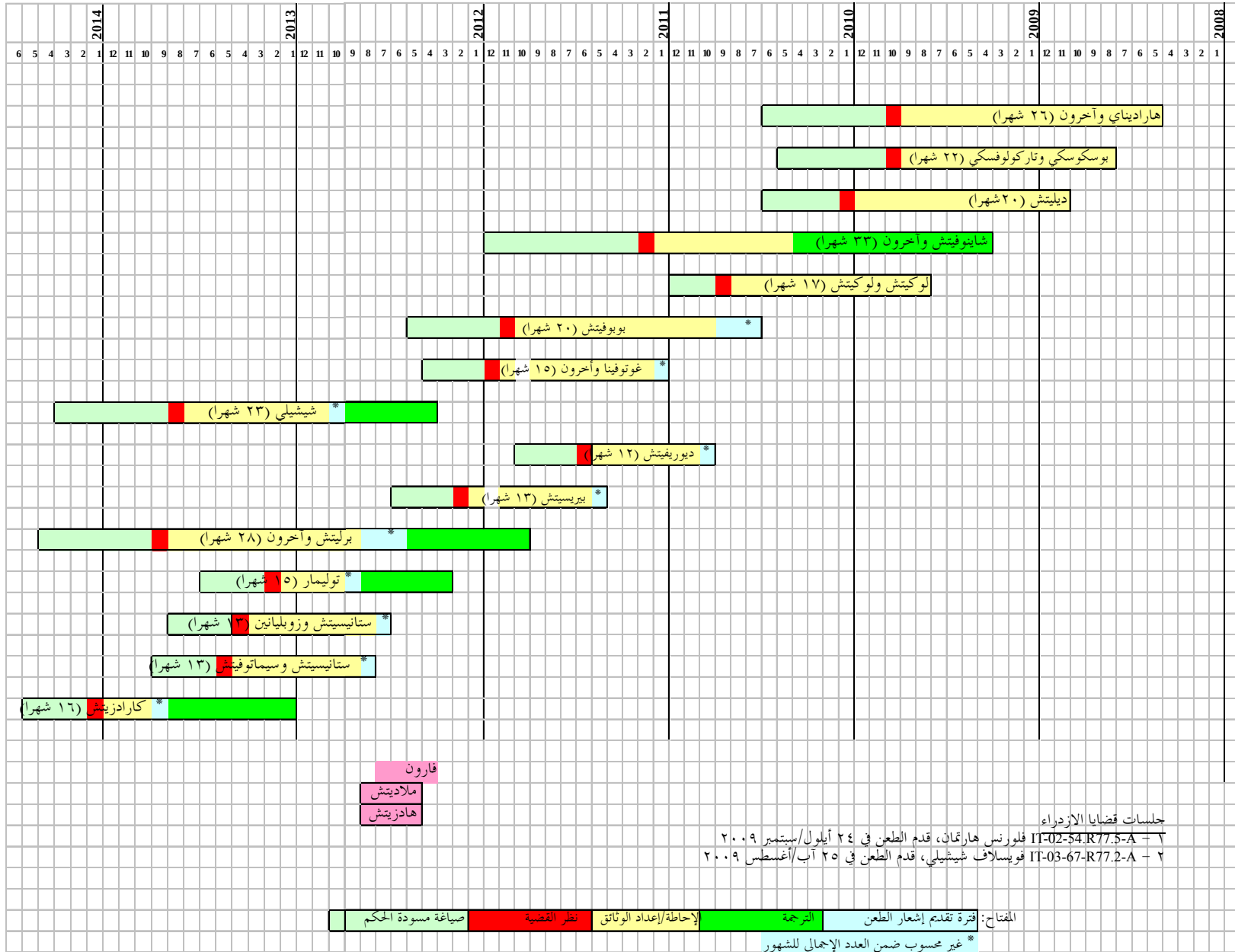
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
٢٥ - ٠٣/٠٥ - نشاميهغو	٢٥ - ٠٢/٠٩ - بوسكوسكي وتار كولوفسكي
٢٦ - ٠٣/٠٥ - كاليمازيرا	٢٦ - ٠٢/١٢ - ساينوفيتش وآخرون
٢٧ - ٠٣/٠٥ - كاليمازيرا	٢٧ - ٠٢/١٦ - ساينوفيتش وآخرون
٢٨ - ٠٣/٠٥ - كاليمازيرا	٢٨ - ٠٢/١٧ - لوكيتش ولو كيتش
٢٩ - ٠٣/١٦ - ريتاهو	٢٩ - ٠٢/٢٢ - ساينوفيتش وآخرون
٣٠ - ٠٣/١٦ - موفونيي	٣٠ - ٠٢/٢٢ - ساينوفيتش وآخرون
٣١ - ٠٣/٣١ - ريتاهو	٣١ - ٠٢/٢٢ - لوكيتش ولو كيتش
٣٢ - ٠٣/٣١ - سيتاكو	٣٢ - ٠٢/٢٣ - بوسكوسكي وتار كولوفسكي
٣٣ - ٠٤/٠١ - باغوسورا وآخرون	٣٣ - ٠٢/٢٥ - لوكيتش ولو كيتش
٣٤ - ٠٤/٠٦ - كاليمازيرا	٣٤ - ٠٣/٠١ - ساينوفيتش وآخرون
٣٥ - ٠٤/١٩ - نسينغيمانا	٣٥ - ٠٣/٠٢ - ساينوفيتش وآخرون
٣٦ - ٠٤/٢٠ - ريتاهو	٣٦ - ٠٣/٠٥ - ساينوفيتش وآخرون
٣٧ - ٠٤/٢٠ - ريتاهو	٣٧ - ٠٣/١٠ - ساينوفيتش وآخرون
٣٨ - ٠٤/٢١ - كاريميرا وآخرون ٩١،٢	٣٨ - ٠٣/١١ - لوكيتش ولو كيتش
٣٩ - ٠٤/٢١ - كاريميرا وآخرون ٩١،٣	٣٩ - ٠٣/١١ - ساينوفيتش وآخرون
٤٠ - ٠٤/٢٢ - روكوندو	٤٠ - ٠٣/٣١ - ساينوفيتش وآخرون
٤١ - ٠٤/٢٧ - ريتاهو	٤١ - ٠٤/١٢ - ساينوفيتش وآخرون
٤٢ - ٠٥/٠٧ - نسينغيمانا	٤٢ - ٠٤/٢٢ - بوسكوسكي وتار كولوفسكي متنوع ١
٤٣ - ٠٥/١٣ - سيتاكو	٤٣ - ٠٤/٢٩ - ساينوفيتش وآخرون
	٤٤ - ٠٥/٠٥ - بوسكوسكي وتار كولوفسكي
	٤٥ - ٠٥/٠٥ - بوسكوسكي وتار كولوفسكي
	٤٦ - ٠٥/٠٥ - سليفانتشانين
	٤٧ - ٠٥/٠٥ - لوكيتش ولو كيتش
	٤٨ - ٠٥/١٤ - بوسكوسكي وتار كولوفسكي

مجموع عدد القرارات والأوامر الصادرة = ٩١

في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠

10-38975

الضميمة الثامنة - جدول طعون المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بناء على جدول المحاكمات المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠



الضميمة التاسعة - جدول طعون المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

جدول طعون المحكمة الجنائية الدولية لرواندا: ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠

